



Tikrit University | جامعة تكريت

مجلة آداب الفراهيدي

Journal of Al-Farahidi's Arts



Inclusion and Representation in Prepositions in Tuhfat Al-Ahwadhi with Explanation of Jami' Al-Tirmidhi by Al-Mubarakfuri (D: 1353 AH)

Lecturer. Dr. Sawsan Noaman Karim

General Directorate of Salahuddin Education, Ministry of Education
Salahuddin, Iraq

التضمنين والنيابة في حروف الجر في تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي للمباركفوري (ت: ١٣٥٣ هـ)

م. د. سوسن نعمان كريم

المديرية العامة لتربية صلاح الدين، وزارة التربية
صلاح الدين، العراق

SUBMISSION

التقديم

04/07/2024

ACCEPTED

القبول

04/08/2024

E-PUBLISHED

النشر الإلكتروني

25/03/2025

P-ISSN: 2074-9554 | E-ISSN: 2663-8118

<https://doi.org/10.25130/jaa.17.60.10>

Vol (17) No (60) March (2025) P (130-144)

ABSTRACT

Hadith is a source of legislation, as well as a source of language. The books of explanations of Hadith are full of linguistic research and its issues, due to their keenness to explain the Hadith of the Messenger of Allah (ﷺ). Among these explanations is Tuhfat al-Ahwadhi bi Sharh Jami' al-Tirmidhi by the great scholar and hafiz Abu al-Ala Muhammad Abd al-Rahman ibn Abd al-Rahim al-Mubarakfuri (d. 1353 AH). The aim of this study is to know the inclusion and representation in the prepositions in Tuhfat al-Ahwadhi bi Sharh Jami' al-Tirmidhi by al-Mubarakfuri. I combined the opinions of the Basrans and Kufians on the permissibility of inclusion and representation, and made the context the judge of whether the issue includes inclusion or representation, and this is in my opinion the middle opinion, and I took care in that to interpret the words of the Messenger of Allah (ﷺ) in the best way, drawing attention to the meaning in every place.

KEYWORDS

The Masterpiece of Al-Ahwadhi, Prepositions, Al-Mubarakfuri, Inclusion, Deputies, Jami' Al-Tirmidhi

الملخص

الحديث النبوي مصدر من مصادر التشريع، وكذلك مصدر من مصادر اللغة، وجاءت كتب شروح الحديث زاخرة بالبحث اللغوي ومسائله، وذلك لحرصهم على شرح حديث رسول الله (ﷺ). ومن تلك الشروح تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي للإمام العلامة الحافظ أبي العلي محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (ت: ١٣٥٣ هـ). الهدف من هذه الدراسة هو معرفة التضمنين والنيابة في حروف الجر في تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي للمباركفوري، وقد جمعتُ بين رأيي البصريين والكوفيين في جواز التضمنين والنيابة، وجعلت السياق هو الحكم على كون المسألة تشتمل على تضمين أو نيابة، وهذا في اعتقادي هو الرأي الوسط، وراعى في ذلك أن يُحمل كلام رسول الله (ﷺ) على أحسن محمل، منبهة على المعنى في كل موضع.

الكلمات المفتاحية

تحفة الأحوذى، حروف الجر، المباركفوري، التضمنين، النيابة، جامع الترمذي



Copyright and License: This is an Open-Access Article distributed under A Creative Commons Attribution 4.0 License, which allows free use, distribution, and reproduction in any medium provided the original work is properly cited.

المقدمة:

التضمين لغة:

الضَّادُّ وَالْمِيمُ وَالنُّونُ أَصْلٌ صَحِيحٌ، وَهُوَ جَعْلُ الشَّيْءِ فِي شَيْءٍ يَحْوِيهِ. مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: ضَمَّنْتُ الشَّيْءَ ، إِذَا جَعَلْتُهُ فِي وَعَائِهِ. وَالْكَفَالَةُ تُسَمَّى ضَمَانًا مِنْ هَذَا ؛ لِأَنَّهُ كَأَنَّهُ إِذَا ضَمِنَهُ فَقَدْ اسْتَوْعَبَ ذِمَّتَهُ. وَالْمُضَامِينُ: مَا فِي بَطْنِ الْحَوَامِلِ (ابن فارس ، ١٩٧٩ م ، ٣ / ٣٧٢) ، فالمعنى اللغوي للكلمة ضمن يدل على التخفي والاستتار .

التضمين اصطلاحاً:

عرّفه النحاة بأنّه: "التوسّع في استعمال لفظ يجعله مؤدياً معنى لفظ آخر ، مناسب له فيعطي الأول حكم الثاني ، في التعدي واللزوم" (الحمد، ١٩٩٣ م ، ٤٤١) ، قال سيبويه (١٨٠هـ): " ومن كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع على غير حاله في سائر الكلام " (سيبويه، ١٩٨٨ م ، ٥١/١).

النيابة لغة:

مصدر الفعل الثلاثي (ناب)(الفراهيدي ، د.ت، ٣٨١/٨) ، قال ابن منظور (ت٧١١هـ): " وناب عني فلان ينوب نوباً ومناباً ، أي : قام مقامي ، وناب عني في الأمر نيابة ، إذا قام مقامك " (ابن منظور، ١٤١٤هـ ، ١/٧٧٤).

النيابة اصطلاحاً:

هي "إقامة شيء مقام شيء آخر" (اللبدي ، ١٩٨٦ م ، ٢٣٣) أو هي " وقوع اللفظ موقعاً ليس له بجهة الأصالة ، فيقوم مقام الأصل لما هو بصدد ، من موقع لغوي ، سواء كان الموقع على المستوى الدلالي أم الوظيفي أم الإعرابي أم البنائي ، ويكسب النائب جميع شروط المنوب عنه ، من التأثير والتأثير اللغوي " (حسن ، ١٩٩٤ م ، ١٧٥).

ولأهمية التضمين والنيابة في حروف الجر ، وجدتُ المباركفوري (ت١٣٥٣هـ) قد أشار إلى هذه القضية في بضعة عشر حديثاً في كتابه تحفة الاحوذى بشرح جامع الترمذي بمسائل نحوية عديدة . سأتناول هذه المسائل بشيء من التفصيل بعد التعريف بحياته ، ومعرفة فائدة التضمين النحوي ، والخلاف حول تناوب الحروف عند البصريين والكوفيين.

حياة المباركفوري:

أسمه ولقبه: أبو العلي محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم الأعظم كدهي المباركفوري (كحالة ، د.ت ، ١٦٦ / ٥ ، والأنصاري ، د.ت ، ١ / ١٦١).

مولده ونشأته: ولد في بلدة مباركفور سنة ثلاث وثمانين ومائتين وألف، وهي قرية تابعة لمديرية (أعظم كده) في الهند ، ونشأ بها ، عاش في كنف والده ، سمع ترجمة القرآن المجيد لآ ستة أجزاء ، ثم رحل إلى ما يجاور موطنه من القرى فطاف على علماءها ، وحضر دروسهم (يوسف ، ٢٠٠٢ م ، ٢٣٥/٣ ، والطالبي ، ١٩٩٩ م ، ١٦٦ / ٥) وفاته: كف بصره في آخر عمره ، واعتريته أمراض أخرى ، ووافته المنية في السادس عشر من شوال سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة وألف. (الطالبي ، ١٩٩٩ م ، ٨ / ١٢٧٢).

ثقافته: ولي المباركفوري التدريس بالمدرسة الأحمدية ببلدة آره ، فدرس وأفاد زماناً، ثم انتقل إلى مدرسة دار القرآن والسنة في كلكتة ، فدرس بها مدة، ثم اعتزل التدريس وانقطع إلى التأليف ، ثم عاد إلى وطنه مباركفور ولزم بيته عاكفاً على التصنيف والتأليف، والذكر والعبادة، وقد نفع الله به جماعة من الطلبة والفضلاء، وأسس مدارس دينية في مباركفور وفي بلرام بور وبستي وكوند واستفاد الناس بصحبته وإخلاصه ومواعظه، وخدم علم الحديث تدريساً وتأليفاً، وشرحاً وبحثاً. كان متضلعا من علوم الحديث، متميزاً بمعرفة أنواعه وعلمه، وكان له كعب عال في معرفة أسماء الرجال، وفن الجرح والتعديل، وطبقات المحدثين، وتخريج الأحاديث ، وقرأ العلوم العربية من النحو والصرف وغيرها من المنطق والفلسفة والفقه وأصول الفقه على علماء كثيرين (الطالبي ، ١٩٩٩ م ، ٨ / ١٢٧٢).

شيوخه: تلقى المباركفوري العلم على أيدي مجموعة من العلماء وتتلذذ لهم، منهم:

١- القاضي محمد بن عبد العزيز الجعفري المجهلي شهري (ت١٣٢٠هـ).

- ٢- السيد نذير حسين الدهلوي (ت ١٣٢٠هـ).
- ٣- الشيخ حسين بن محسن الأنصاري اليماني (ت ١٣٢٧هـ).
- ٤- عبد الله الغازيبوري (ت ١٣٣٧هـ). (الطالبي، ١٩٩٩م، ٨/ ١٢٧٢).
- تلاميذه: نظرا لما تميّز به المباركفوري من العلم، أخذ العلم عنه عدد من التلاميذ منهم:
- ١- الشيخ أبو الهدى عبد السلام المباركفوري (ت ١٣٤٢هـ)
- ٢- العلامة محمد بن ابراهيم بن عبد اللطيف (ت ١٣٨٩هـ)
- ٣- العلامة محمد بن عبد القادر الهلالي (ت ١٤٠٧هـ)
- ٤- الشيخ عبيد الله بن عبد السلام الرحماني (ت ١٤١٤هـ) (المباركفوري، د. ت، المقدمة ١٩٨/٢-١٩٩)
- مؤلفاته: للمحدث العلامة المباركفوري موروث من المؤلفات، أشهرها:
- ١- تحفة الأحوزي بشرح جامع الترمذي، وهو من الكتب القيّمة في شرح الحديث الشريف، حيث شرح المؤلف فيه أحد الكتب الصحاح وهو الجامع الترمذي، قال صاحب الزهدة "وقد وقع هذا الكتاب من علماء هذا الشأن موقعاً كبيراً" (الطالبي، ١٩٩٩م، ٨/ ١٢٧٢)، واشتمل الكتاب على مجموعة من المسائل النحوية في التضمن والنيابة في حروف الجر لتكون موضوع بحثنا.
- ٢- مقدمة تحفة الأحوزي، وهي مقدمة أفردتها المباركفوري في جزئين، أودع فيها "بدائع الفوائد وأفكاره الأبيكار التي لم تحل بمثلها الأنظار" (المباركفوري، د. ت، المقدمة، ٢٠٧/٢)
- ٣- أبكار المنن في تنقيذ آثار السنن، وهو كتاب في نصرة للحديث، ودفاعاً عنه، وانتقاداً لمن جاء بالأحاديث التي تخالف المذهب الحنفي (المباركفوري، د. ت، المقدمة، ٢٠٧/٢)
- ٤- تحقيق الكلام في وجوب القراءة خلف الإمام، وهو كتاب للرد على أدلة المانعين لقراءة سورة الفاتحة خلف الإمام (الولوي، ٢٠٠٠م، ١١/ ٦٠٠)
- ٥- كتاب الجنائز، وهو كتاب في أحكام الجنائز ومسائلها (المباركفوري، د. ت، المقدمة، ٢١٠/ ٢)
- وللمؤلف مصنفات أخرى مفيدة وقيمة (المباركفوري، د. ت، المقدمة، ٢٠٧/٢-٢١٠)
- فائدة التضمن النحوي: التضمن هو اشتراب لفظ معنى لفظ آخر، فيعطونه حكمه (الأنصاري، ٢٠٠٠م، ٢٨٩/٢)، وللتضمن فوائد عدة، منها: الإيجاز، حتى قيل: إنّ التضمن كلّ إيجاز (الزركشي، ١٩٥٧م، ٤/ ٤١٦).
- ومنها: قوة المعنى وبداعته، فالتضمن يعطينا مجموع المعنيين، فالفعلان مقصودان معاً قصداً وتبعاً (الأنصاري، ٢٠٠٠م، ٦٨٥/٢، والسامرائي، ٢٠٠٠م، ١/ ١١١)، وكذلك يعطي للعربية سعةً واتساعاً، يقول أبو الفتح ابن جني (ت ٣٩٢هـ): "ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئاً كثيراً لا يكاد يحاط به، ولعله لو جمع أكثره لا جميعه" لجاء كتاباً ضخماً، وقد عرفت طريقه. فإذا مرّ بك شيء منه فتقبله وأنس به، فإنه فصل من العربية لطيف حسن يدعو إلى الأنس بها والفحاهة فيها" (ابن جني، د. ت، ٣١٠/٢).
- وفائدة التضمن كذلك أنّ يُضمّن فعلٌ متعديّ معنى فعلٍ لازمٍ، كقوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ (النور: ٦٣)، فإنّ (خالف) فعلٌ متعديّ، ولكنّه ضمّن معنى الابتعاد والخروج والإعراض، فعُدّي بـ(عن)، وقد يكون العكس (رضي الدين، ١٩٧٥م، ٣٠٢/٢، والأنصاري، ٢٠٠٠م، ٦١٨/٢، والسامرائي، ٢٠٠٠م، ٣/ ١٥)، وقد يُعدّي الفعل بحرف لا يُعدّي به على معناه الأصلي، لكنّه يُعدّي به على معنى فعلٍ آخر ضمّن معناه. (ابن جني، د. ت، ٣٠٨/٢).
- التضمن والتناوب عند النحويين:**
- إنّ التضمن بين الحروف باب واسع، ووقع فيه خلاف بين النحويين، نبينه كما يأتي:
- ١- مذهب البصريين: يرى معظم البصريين أنّ حروف الجر لا تتناوب، وأنّه ليس لحرف الجرّ إلا معنى واحد حقيقي، فالحرف (على) مثلاً للاستعلاء، وأنّ الفعل هو الذي ينبغي أنّ يضمّن معنى يُناسب حرف الجر الذي تعدّي به، وحرف الجرّ يبقى على معناه الأصلي (الأنصاري، ٢٠٠٠م، ١١١/١، وشعبان، د. ت، ٥٣-٥٤).

٢- مذهب الكوفيين: يجيز الكوفيون وقوع حروف الجرّ موقع بعضها ، وذلك لأنهم يرون التوسّع في معاني حروف الجرّ بحيث لا يقتصر الحرف على معنى واحد ، بل له أكثر من معنى يؤديه تأدية حقيقية لا مجازية ، وهو ممّا يعدّونه من باب الاشتراك اللفظي (السيوطي، ١٩٩٨م، ٣٦٣/١ ، وشعبان ، د. ت ، ٥٥) ، وإننا نرى أنّ السياق هو الذي يحكم الأمر ، ففي مسائل وشواهد نرى أنّ النيابة هي الموجّه الصالح للمسألة ، وفي مسائل أخرى نرى أنّ التضمن هو الوجه ، فالرأي الوسط هو الذي يجيز كلا التوجّهين ، والله اعلم .

النيابة والتضمن عند المباركفوري:

ركّز المباركفوري على بعض الأحاديث النبوية الشريفة التي وضّح من خلالها النيابة والتضمن والذي يظهر جلياً في بعض هذه الاحاديث التي سأذكرها بشيء من التفصيل وهي :

أَوَّلًا: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ بِاللَّيْلِ كَبَّرَ، ثُمَّ يَقُولُ: «سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، وَتَبَارَكَ اسْمُكَ، وَتَعَالَى جَدُّكَ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُكَ»، ثُمَّ يَقُولُ: «اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا»، ثُمَّ يَقُولُ: «أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ، مِنْ هَمَزِهِ وَنَفْخِهِ وَنَفْثِهِ») (الترمذي ، ١٩٧٥ م ، ٩/٢ ، وأبو داود ، ٢٠٠٩ م ، ٨٣/٢).

قال المباركفوري: "قوله ثُمَّ يَقُولُ سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ قال ابن الملك سُبْحَانَ اسْمٍ أَقِيمَ مَقَامَ الْمُصَدَّرِ وَهُوَ التَّسْبِيحُ مَنْصُوبٌ بِفِعْلِ مُضْمَرٍ تَقْدِيرُهُ أُسَبِّحُكَ تَسْبِيحًا أَيْ أَنْزَهُكَ تَنْزِيهًا مِنْ كُلِّ السُّوءِ وَالنَّقَائِصِ وَقِيلَ تَقْدِيرُهُ أُسَبِّحُكَ تَسْبِيحًا مُلْتَبِسًا وَمُقْتَرِنًا بِحَمْدِكَ فَالْبَاءُ لِلْمُلَابَسَةِ وَالْوَاوُ زَائِدَةٌ وَقِيلَ الْوَاوُ بِمَعْنَى مَعَ أَيْ أُسَبِّحُكَ مَعَ التَّلْبِيسِ بِحَمْدِكَ وَحَاصِلُهُ نَفَى الصِّفَاتِ السَّلْبِيَّةِ وَإِثْبَاتُ النُّعُوتِ الثُّبُوتِيَّةِ" (المباركفوري، د. ت ، ٢/٤٢).

قال الخطابي (ت٣٨٨هـ): دخول الواو في قوله: وبحمدك أخبرني ابن الخلد قال : سألت الزجاج (ت٣١١هـ) عن ذلك ، فقال معناه : سبحانك اللهم وبحمدك سبحانه ، وقيل : إنّ الواو في (وبحمدك) زائدة ، فالمعنى : أسبح الله تسبيحا ملتصقا بحمده . (النسائي ، ١٤٢٠هـ ، ٢/٤٦٩).

وبحمدك : يحتمل أن تكون الباء سببية أي بسبب إتمامك علي بالتوفيق أسبحك ، ويحتمل أن تكون للملابسة أي حال كوني متلبساً بحمدك ورجح هذا المعنى الصنعاني (ت١١٨٢هـ) في العُدّة (الصنعاني، ١٤٠٩هـ، ٣/٤٤) ؛ لجمعه - صلى الله عليه وسلم - بين التسبيح والتحميد في الحديث وفائدة الجمع بين هذه الثلاث أن التسبيح تنزيه الله عن النقائص والعيوب والحمد اعتراف له بالكمالات المقتضية للمحامد كلها اللهم اغفر لي إقرار بالنقص واعتراف بالذنب وتوحيد لله بطلب المغفرة منه تعالى دون سواه (النجي، ١٩٩٤م ، ٢/٢٠٨)

قال الكشميري (ت١٣٥٣هـ): "قوله: (سبحانك اللهم وبحمدك ... إلخ) عندي اختصار من الجملتين: أي من سبحت سبحانك، وحمدت الله حمداً فلا تكون واو (وبحمدك) زائدة وقال العلماء: إن بحمدك حال وسبحانك مصدر سبج مجزئاً، لا كما قال بعض المناطقة فإنهم عارون عن اللغة" (الكشميري، ٢٠٠٤م ، ١/٢٤٩).

ثانياً: عَنْ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: (صَلَّى بِنَا الْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ فَهَضَّ فِي الرُّكْعَتَيْنِ، فَسَبَّحَ بِهِ الْقَوْمُ وَسَبَّحَ بِهِمْ، فَلَمَّا قَضَى صَلَاتَهُ سَلَّمَ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتِي السَّهْوِ وَهُوَ جَالِسٌ) (الترمذي، ١٩٧٥م، ١٩٨/٢).

قال المباركفوري في قوله (فسبّح به القوم): "فَالْبَاءُ بِمَعْنَى اللَّامِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنبِهِ﴾" (العنكبوت: ٤٠) " (المباركفوري، د. ت ، ٢٩٩/٢) . ذكر المباركفوري أنّ الباء هنا بمعنى اللام ، وهو ما يطلق عليه النحويون معنى السببية، وجاء في شرح الكافية أنّ هذا المعنى فرع الاستعانة (رضي الدين، ١٩٧٥م، ٢/٣٠٥) ، "وهي الداخلة على آلة الفعل، نحو: كتبت بالقلم" (الأنصاري، ٢٠٠٠م، ١٢٨/٢ ، والدمايني، ٢٠٠٧، ٢١٦).

وممّا يمثّل به أيضاً، قولهم: "لقيت بزيد الأسد، أي: بسبب لقائي إيّاه، وقوله:

قد سُقِيتَ آبَاهُمُ بِالنَّارِ والنار قد تشفى من الأوار

(لم أقف على قائله، السيوطي، ١٩٦٦م، ٣١٦/١)

أي: إنها بسبب ما وُسِّمت به من أسماء أصحابها يُخْلِى بينها وبين الماء". (الأنصاري، ٢٠٠٠م، ٢ / ١٢٧ - ١٢٨) فيكون معنى الحديث: فسبَّح له القوم، نزولا عند رأي الكوفيين بنبابة حروف الجر بعضها عن بعض (المرادي، ١٩٩٢م، ٤٦).
ثالثاً: عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: «صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى سُهَيْلِ ابْنِ بَيْضَاءٍ فِي الْمَسْجِدِ»: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ». قَالَ الشَّافِعِيُّ: قَالَ مَالِكٌ: «لَا يُصَلَّى عَلَى الْمَيِّتِ فِي الْمَسْجِدِ»، وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: «يُصَلَّى عَلَى الْمَيِّتِ فِي الْمَسْجِدِ وَاحْتِجَّ بِهَذَا الْحَدِيثِ» (الترمذي، ١٩٧٥م، ٣ / ٣٤٢).

وردت في هذه المسألة روايات للحديث واختلف الفقهاء فيها، وبين المباركفوري ذلك في قوله: "وَأَمَّا حَدِيثُ أَبِي دَاوُدَ (ت ٢٧٥هـ) الْمَذْكُورُ فَأَجِيبَ عَنْهُ بِأَجُوبَةِ قَالَ النَّوَوِيُّ (ت ٦٧٦هـ) فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ أَجَابُوا عَنْهُ بِأَجُوبَةِ أَحَدُهَا أَنَّهُ ضَعِيفٌ لَا يَصِحُّ الْإِحْتِجَاجُ بِهِ. قَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ (ت ٢٤١هـ) هَذَا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ تَفَرَّدَ بِهِ صَالِحُ مَوْلَى التَّوَّامَةِ وَهُوَ ضَعِيفٌ. الثَّانِي أَنَّ الَّذِي فِي النَّسَخِ الْمَشْهُورَةِ الْمُحَقَّقَةِ الْمُسْمُوعَةِ مِنْ سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ مَنْ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ فِي الْمَسْجِدِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ، وَلَا حُجَّةَ لَهُمْ حِينَئِذٍ فِيهِ. الثَّالِثُ أَنَّهُ لَوْ ثَبَتَ الْحَدِيثُ وَثَبَتَ أَنَّهُ قَالَ فَلَا شَيْءَ لَهُ لَوَجَبَ تَأْوِيلُهُ عَلَى فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ لِيُجْمَعَ بَيْنَ الرَّوَايَتَيْنِ وَبَيْنَ هَذَا الْحَدِيثِ وَحَدِيثِ سُهَيْلِ بْنِ بَيْضَاءٍ وَقَدْ جَاءَ لَهُ بِمَعْنَى عَلَيْهِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا. الرَّابِعُ أَنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى نَقْصِ الْأَجْرِ فِي حَقِّ مَنْ صَلَّى فِي الْمَسْجِدِ وَرَجَعَ وَلَمْ يُشَيِّعْهَا إِلَى الْمُقْبَرَةِ لِمَا فَاتَهُ مِنْ تَشْيِيعِهِ إِلَى الْمُقْبَرَةِ وَحُضُورِ دَفْنِهِ (النووي، ١٣٩٢هـ، ٧ / ٤٠)" (المباركفوري، د. ت ١٠٥/٤).

نرى في التوجيه الثالث أنه أول (فلا شيء له) على (فلا شيء عليه)، وورد هذا الحديث برواية أخرى، عن أبي هريرة (ت ٥٩هـ) قال: قال رسول الله: «من صَلَّى على ميت في المسجد فليس له أجر». (ابن الجعد، ١٩٩٠م، ٤٠٤).

وبين ابن عبد البر (ت ٤٦٣هـ): أن رواية (فليس له أجر) خطأ لا إشكال فيه، والصحيح (فلا شيء له) (ابن عبد البر، ١٣٨٧هـ، ٢١ / ٢٢١).

وأوضح الملا علي القاري (ت ١٠١٤هـ): أن ما روي عن أبي هريرة من حديث، قد تُكَلِّمُ في إسناده مع أنه مضطرب المتن؛ لأنه قد رُوي بروايتين (فلا شيء له)، و(لا شيء عليه) (القاري، ٢٠١٦م، ٣ / ٣٧٩).
كما قال الملا علي القاري: "وأقول على تقدير صحة الحديث، فيُحمل على أنه لا أجر له كاملاً، حيث ترك ما كان فاضلاً، مع أن سلب الأجر لا يستلزم ثبوت استحقاق الوزر، لجواز الإباحة المستفادة من قوله: (فلا شيء عليه) أو (فلا شيء له)، من الفضيلة لديه" (القاري، ٢٠١٦، ٣ / ٣٨٠).

وقد ثبت أن أبا بكر وعمر صُلِّيَ عليهما في المسجد، ومعلوم أن عامة المهاجرين والأنصار شهدوا الصلاة عليهما، وفي تركهم الإنكار دليل الجواز، وإن ثبت حديث أبي هريرة في تناول على نقصان الأجر، أو تكون اللام بمعنى (على)، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ (الإسراء: ٧) (الخطابي، ١٩٣٢، ١ / ٣١٢).

والمعنى أن رواية فليس له أجر على تقدير ثبوته محمول على نفي الكمال، ورواية فلا شيء له بمعنى: لا شيء عليه، أو بمعنى: لا شيء له من الفضيلة.

أما قوله تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآخِرَةِ لِيَسْتَوْفُوا وَجُوهَكُمْ وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبَرَّكُوا مَا عَلَوُا تَتَبَرَّكُوا﴾ (٧) (الإسراء: ٧)، فلا يصلح أن يكون شاهداً لما نحن فيه؛ لأنها وقعت بطريق المشاكلة لقوله تعالى: ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ﴾ (الإسراء: ٧)، مع أنه يصح في الآية أن يُقال: اللام فيها للاختصاص، أي: فالإساءة مختصة لا تتجاوز عنها إلى غيرها، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ (الأنعام: ١٦٤) (القاري، ٢٠١٦م، ٣ / ٣٨٨).

رابعاً: عَنْ أَبِي وَائِلٍ، أَنَّ عَلِيًّا قَالَ لِأَبِي الْهَيَّاجِ الْأَسَدِيِّ: «أَلَا أَبْعَثُكَ عَلَى مَا بَعَثَنِي بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ «أَنْ لَا تَدْعَ قَبْرًا مُشْرِقًا إِلَّا سَوَّيْتَهُ، وَلَا تَمْتَلَأَ إِلَّا طَمَسْتَهُ» (الترمذي، ١٩٧٥، ٣/٣٥٧، والنيسابوري، د. ت، ٦٦٦/٢).

قال المباركفوري: "أبعثك على ما أبعثني) أي أُرْسِلُكَ لِلأَمْرِ الَّذِي أُرْسَلَنِي وَإِنَّمَا ذَكَرَ تَعْدِيَّتَهُ بِحَرْفٍ عَلَى مَا فِي الْبُعْثِ مِنْ مَعْنَى الْإِسْتِعْلَاءِ وَالتَّأْمِيرِ أَيْ أَجْعَلُكَ أَمِيرًا عَلَى ذَلِكَ كَمَا أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قاله القاري. (القاري، ٢٠٠٢، م، ٣/١٢١٦)" (المباركفوري، د. ت، ٤/١٢٨).

يشير المباركفوري هنا إلى أَنَّ (أبعثك) ضَمَّنَ معنى فعل آخر، ولهذا عُذِّي بتعديته، ومما يقوِّي حمل البعث على الأمر ما بين هاتين المادتين من صلة، أعني: الأمر والبعث، وفي ذلك يقول السمعاني (ت ٤٨٩هـ) في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَرْنَاهَا تَدْمِيرًا ۝﴾ (الإسراء: ١٦): "وفي الآية قول ثالث، وهو أنه معنى قوله: ﴿أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾ أي: بعثنا، وفي قراءة أبي بن كعب (عمر ومكرم، ١٩٨٨، ٣/٣١٤): ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾" (السمعاني، ١٩٩٧، ٣/٢٢٨).

خامساً: عَنْ سَمُرَةَ بِنِ جُنْدَبٍ، (أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ عَلَى مَاشِيَةٍ، فَإِنْ كَانَ فِيهَا صَاحِبُهَا فَلْيَسْتَأْذِنْهُ، فَإِنْ أَذِنَ لَهُ فَلْيَحْتَلِبْ وَلْيَشْرَبْ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا أَحَدٌ فَلْيُصَوِّتْ ثَلَاثًا، فَإِنْ أَجَابَهُ أَحَدٌ فَلْيَسْتَأْذِنْهُ، فَإِنْ لَمْ يُجِبْهُ أَحَدٌ فَلْيَحْتَلِبْ وَلْيَشْرَبْ، وَلَا يَحْمِلْ» (الترمذي، ١٩٧٥، ٣/٥٨٢، والبستي، ١٩٨٨، ٨٩/١٢).

قال المباركفوري: "قوله «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ عَلَى مَاشِيَةٍ» قَالَ الطَّبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَتَى مُتَعَدِّ بِنَفْسِهِ وَعَدَاهُ بَعْلَى لِيَتَضَمَّنِيهِ مَعْنَى نَزَلَ وَجَعَلَ الْمَاشِيَةَ بِمَنْزِلَةِ الْمُضَيَّفِ، وَفِيهِ مَعْنَى حُسْنِ التَّعْلِيلِ وَهَذَا إِذَا كَانَ الضَّيْفُ النَّازِلُ مُضْطَرًّا (الطبي، ١٩٩٧، م، ٧/٢١٩٤)". (المباركفوري، د. ت، ٤/٤٣١).

الإتيان هو المجيء، وقد أتيتُه أتياً، وأتيتُه على ذلك الأمر مواتاة، إذا وافقته وطاوعته، وتأتى له الشيء تهيأً (الجوهري، ١٩٨٧، م، ٦/٢٢٦٢)، وأتى يُسْتَعْمَلُ لازماً ومتعدِّياً (الفيومي، ٢٠٠٤، م، ١٠/٣)، وذكر الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ) كذلك أَنَّ (أتى) يتضمَّن معنى (نزل) (الزبيدي، د. ت، ٢٧/٣٢)، وورد الفعل (أتى) كذلك في القرآن الكريم لازماً ومتعدِّياً، واختلف معناه بحسب سياقه، فجاء لازماً في قوله تعالى: ﴿أَتَى أَمْرُ اللَّهِ فَلَا تَسْتَعْجِلُوهُ﴾ (النحل: ١)، وجاء متعدِّياً في قوله تعالى: ﴿تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ﴾ (آل عمران: ٢٦)، ولمعرفة المعنى الكلي العام للحديث الشريف، فإنه يُرشد إلى أحد الآداب التي أقرها الإسلام، والتي تتمثل بإعانة عابر السبيل، فقوله عليه الصلاة والسلام: «إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ عَلَى مَاشِيَةٍ»، أي: إذا نزل ابن السبيل مضطراً على ماشية؛ لأننا كما قلنا ضَمَّنَ (أتى) معنى (نزل)، «فإن كان فيها صاحبه فليستأذنه»، أي: يستأذنه بالشرب من لبن هذه الماشية (العسقلاني، ١٣٧٩هـ، ٨٨-٨٩، والعيني، د. ت، ١٢/٢٧٨-٢٧٩).

سادساً: عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ، سَمِعَهُ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَزَيْدِ بْنِ خَالِدٍ، وَشِبْلٍ، (أَنَّهُمْ كَانُوا عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَاتَّاهُ رَجُلَانِ يَخْتَصِمَانِ، فَقَامَ إِلَيْهِ أَحَدُهُمَا، وَقَالَ: أَنْشُدْكَ اللَّهَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، لِمَا قَضَيْتَ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ؟ فَقَالَ خَصَمُهُ وَكَانَ أَفْقَهَ مِنْهُ: أَجَلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَقْضِ بَيْنَنَا بِكِتَابِ اللَّهِ، وَانْزِدْ لِي فَاتَكَلَّمْ: إِنَّ ابْنِي كَانَ عَسِيفًا عَلَى هَذَا، فَزَنَى بِأَمْرَأَتِهِ، فَأَخْبَرُونِي أَنَّ عَلَى ابْنِي الرَّجْمَ، فَقَدَيْتُ مِنْهُ بِمَائَةِ شَاةٍ وَخَادِمٍ، ثُمَّ لَقِيتُ نَاسًا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، فَزَعَمُوا أَنَّ عَلَى ابْنِي جَلْدَ مِائَةٍ، وَتَغْرِيبَ عَامٍ، وَإِنَّمَا الرَّجْمُ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لِأَقْضِيَنَّ بَيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللَّهِ، الْمِائَةُ شَاةٍ وَالْخَادِمُ رَدٌّ عَلَيْكَ، وَعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِائَةٍ، وَتَغْرِيبُ عَامٍ، وَاعْدُ يَا ابْنُ نَاسٍ عَلَى امْرَأَةٍ هَذَا، فَإِنْ اعْتَرَفَتْ فَارْجُمْهَا»، فَعَدَا عَلَيْهِمَا، فَاعْتَرَفَتْ فَارْجُمَهَا (الترمذي، ١٩٧٥، ٤/٣٩، وابن ماجه، د. ت، ٨٥٢/٢).

قال المباركفوري: "فَقَالَ أَنْشُدْكَ اللَّهَ) بِصِيغَةِ الْمُتَكَلِّمِ مِنْ بَابِ نَصَرَ، قَالَ الْحَافِظُ أَيْ أَسْأَلُكَ بِاللَّهِ وَضَمَّنَ أَنْشُدْكَ مَعْنَى أَذْكُرْكَ، فَحَذَفَ الْبَاءَ أَيْ أَذْكُرْكَ رَافِعًا نَشِيدَتِي أَيْ صَوْتِي هَذَا أَصْلُهُ ثُمَّ اسْتَعْمَلَ فِي كُلِّ مَطْلُوبٍ مُؤَكِّدٍ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ رَفْعُ صَوْتٍ، وَهَذَا التَّفْصِيلُ يَنْدَفِعُ إِيرَادُ مَنْ اسْتَشْكَلَ رَفْعَ الرَّجُلِ صَوْتَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ النَّبِيِّ عَنْهُ ثُمَّ أَجَابَ عَنْهُ بِأَنَّهُ لَمْ يَبْلُغْهُ النَّبِيُّ لِكُونِهِ أَعْرَابِيًّا. (العسقلاني، ١٣٧٩هـ، ١٢/١٣٨). (المباركفوري، د. ت، ٤/٥٨٣).

وقيل أيضاً: "أنشدك الله يَفْتَحُ الْهَمْزَةَ وَسُكُونُ النُّونِ وَضَمُّ الشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ مِنْ قَوْلِهِمْ: نَشَدَهُ إِذَا سَأَلَهُ زَافِعًا نَشِيدَتَهُ وَهِيَ صَوْتُهُ، وَضَمَّنَ مَعْنَى: أَنْشَدَكَ أَذْكَرَكَ. قَالَ سَبِيحُيَّةٌ مَعْنَى: وَأَنْشَدَكَ إِلَّا فَعَلْتَ مَا أَطْلَبُ مِنْكَ إِلَّا فَعَلْتُكَ. (سبويه، ١٩٨٨، ٦/١٠٦) وَقِيلَ: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ: إِلَّا، جَوَابُ الْقِسْمِ لِمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى الْحَصْرِ، وَتَقْدِيرُهُ: أَسْأَلُكَ بِاللَّهِ لَا تَفْعَلْ شَيْئًا إِلَّا الْقَضَاءَ بِكِتَابِ اللَّهِ" (العيّني، د. ت، ٤/٢٤).

وذكر أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) أَنَّ بعضَهم رواه بضم الهمزة، وكسر المعجمة وغلطه قوله إلا قضيت بيننا بكتاب الله، وفي رواية الليث: إلا قضيت لي بكتاب الله، قيل فيه استعمال الفعل بعد الاستثناء بتأويل المصدر، وإن لم يكن فيه حرف مصدري، لضرورة افتقار المعنى إليه، وهو من المواضع التي يقع فيها الفعل موقع الاسم (العسقلاني، ١٣٧٩هـ، ١٢/١٣٨).

يُقَالُ: نَشَدْتُكَ اللَّهَ وَأَنْشَدَكَ اللَّهَ وَبِاللَّهِ وَنَاشَدْتُكَ اللَّهَ وَبِاللَّهِ أَيْ سَأَلْتُكَ وَأَقْسَمْتُ عَلَيْكَ. وَنَشَدْتُهُ نَشَدَةً وَنَشَدَانًا وَمُنَاشَدَةً، وَتَعْدِيَّتُهُ إِلَى مَفْعُولَيْنِ إِمَّا لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ دَعْوَةٍ، حَيْثُ قَالُوا نَشَدْتُكَ اللَّهَ وَبِاللَّهِ، كَمَا قَالُوا دَعَوْتُهُ زَيْدًا وَبَزَيْدٍ إِلَّا أَنَّهُمْ ضَمَّنُوهُ مَعْنَى ذَكَرْتُهُ. قَالَ: فَأَمَّا أَنْشَدْتُكَ بِاللَّهِ فَخَطَأٌ (الزمخشري، ١٩٧٩م، ٣/٢٦٩، وابن منظور، ١٤١٤هـ، ٣/٤٢٢).

سابعاً: عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ قَالَ: (قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أُرْمِي الصَّيِّدَ فَأَجِدُ فِيهِ مِنَ الْغَدِ سَهْبِي؟ قَالَ: «إِذَا عَلِمْتَ أَنَّ سَهْمَكَ قَتَلَهُ وَلَمْ تَرَ فِيهِ أَثَرَ سَبِيْعٍ فَكُلْ») (الترمذي، ١٩٧٥م، ٤/٦٧).

قال المباركفوري: "قَوْلُهُ (فَأَجِدُ فِيهِ مِنَ الْغَدِ سَهْبِي) أَيْ فِي بَعْضِ زَمَنِ الْإِسْتِثْبَالِ فَمِنْ اللَّتَبْعِيضِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ﴾ (البقرة: ٢٥٣) أَوْ بِمَعْنَى فِي كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ (الجمعة: ٩) وَهُوَ الْأَظْهَرُ، وَقَالَ الطَّبْرِيُّ مِنْ فِيهِ زَائِدَةٌ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ (الروم: ٤)، كَذَا فِي الْمِرْقَاةِ (الطبيي، ١٩٩٧م، ٩/٢٨١٠، والقاري، ٢٠٠٢م، ٦/٢٦٥٣) " (المباركفوري، د. ت، ٥/٣٤).

(مِنْ) فِي قَوْلِهِ (فَأَجِدُ فِيهِ مِنَ الْغَدِ سَهْبِي) يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ: الْأَوَّلُ: أَنَّهُ لِلتَّبْعِيضِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ﴾، والثاني: أَنَّهُ بِمَعْنَى (فِي) كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾، وعند المباركفوري الثاني أظهر، حيث ذكر المباركفوري لـ (مِنْ) فِي هَذَا الْحَدِيثِ مَعْنِيَيْنِ، الْأَوَّلُ: التَّبْعِيضُ، وَهُوَ أَحَدُ الْمَعَانِي الَّتِي ذَكَرَهَا اللُّغَوِيُّونَ، كَابْنِ هِشَامٍ (ت ٧٦١هـ)، وَمِثْلُ لَهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ﴾، وَعَلَامَتُهَا جَوَازُ الِاسْتِغْنَاءِ عَنْهَا بِ(بَعْضٍ)، كَقِرَاءَةِ ابْنِ مَسْعُودٍ: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ (ال عمران: ٩٢) (الزمخشري، ١٣٠٧هـ، ١/٣٨٥، وأبو حيان، ١٩٩٨م، ١٧١٩، والمرادي، ١٩٩٢م، ٣٠٩، والأنصاري، ٢٠٠٠م، ١٣٩، والزركشي، ١٩٥٧م، ٤/٤١٦).

وَأَتَكَرَّ هَذَا الْمَعْنَى الْمُبَرَّدُ (ت ٢٨٥هـ) وَالْأَخْفَشُ الصَّغِيرُ (ت ٣١٥هـ) وَابْنُ السَّرَاجِ (ت ٣١٦هـ) وَالْجَرَجَانِي (ت ٤٧١هـ) وَالزَّمْخَشَرِيُّ (ت ٥٣٨هـ) وَالسَّهْبِيلِيُّ (ت ٥٨١هـ)، فَهِيَ عِنْدَهُمْ لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ (المبرد، د. ت، ١/٤٤)، وَابْنُ السَّرَاجِ، د. ت، ١/٤٠٩، وَأَبُو حَيَّانٍ، ١٩٩٨م، ١٧١٩، وَالسَّيُوطِيُّ، ١٩٧٩م، ٤/٢١٣)، وَقَدْ بَالِغُ بَعْضِ النُّحَوِيِّينَ، إِذْ أَوْصَلَ الْمَعْنَى الَّتِي جَاءَتْ عَلَيْهَا (مِنْ) إِلَى خَمْسَةِ عَشَرَ مَعْنَى، كَابْنِ هِشَامٍ (ت ٧٦١هـ) (الأنصاري، ٢٠٠٠م، ٤/١٣٦-١٤٦)، فِي حِينَ أَنَّ الْمُرَادِي (ت ٧٤٩هـ) قَالَ: "وَلَمْ يَثْبُتْ أَكْثَرُ النُّحَوِيِّينَ لـ (مِنْ) جَمِيعَ هَذِهِ الْمَعَانِي. وَتَأَوَّلُوا كَثِيرًا مِنْ ذَلِكَ عَلَى التَّضْمِينِ، أَوْ غَيْرِهِ. وَقَدْ ذَهَبَ الْمُبَرَّدُ، وَابْنُ السَّرَاجِ، وَالْأَخْفَشُ الصَّغِيرُ، وَطَائِفَةٌ مِنَ الْحَذَاقِ، وَالسَّهْبِيلِيُّ، إِلَى أَنَّهُ لَا تَكُونُ إِلَّا لِابْتِدَاءِ الْغَايَةِ، وَأَنَّ سَائِرَ الْمَعَانِي الَّتِي ذَكَرُوهَا رَاجِعٌ إِلَى هَذَا الْمَعْنَى؛ أَلَا تَرَى أَنَّ التَّبْعِيضَ مِنْ أَشْهُرِ مَعَانِيهَا، وَهُوَ رَاجِعٌ إِلَى ابْتِدَاءِ الْغَايَةِ. فَإِنَّكَ إِذَا قُلْتَ: أَكَلْتُ مِنَ الرِّغِيفِ، إِنَّمَا أَوْقَعْتَ الْأَكْلَ عَلَى أَوَّلِ أَجْزَائِهِ، فَانْفَصَلَ. فَمَالَ مَعْنَى الْكَلَامِ إِلَى ابْتِدَاءِ الْغَايَةِ. وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ الزَّمْخَشَرِيُّ" (المرادي، ١٩٩٢م، ٣١٥-٣١٦، والمبرد، ١٩٩٤م، ١/٤٤، وَالزَّمْخَشَرِيُّ، ١٩٩٣م، ١/٣٧٩، وَابْنُ يَعْيشَ، ٢٠٠١م، ٨/٣، وَالسَّيُوطِيُّ، ١٩٩٧م، ٤/٢١٥).

أما المعنى الثاني الذي ذكره المباركفوري، وهو كون (من) بمعنى (في)، فهو منقول عن الكوفيين، ومثّل له بقوله تعالى: ﴿أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ﴾ (الأحقاف: ٤)، وقوله تعالى: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾، وتبعهم ابن مالك (ت: ٦٧٢هـ) في هذا المعنى (ابن مالك، ١٩٦٧م، ١٤٤، وأبو حيان، ١٩٩٨م، ١٧٢١، والمرادي، ١٩٩٢م، ٣١٤، والأنصاري، ٢٠٠٠م، ١٥٧/٤، الزركشي، ١٩٥٧م، ٤٢٠/٤، والسيوطي، ١٩٧٩م، ٢١٤/٤).
أما ما ذكره الطيبي (ت: ٧٤٣هـ) من أن لـ (من) معنى آخر، وهو كونها زائدة.

قال المرادي: "أن تكون زائدة لتفيد التنصيص على العموم. وتسمى الزائدة، لاستغراق الجنس، وهي الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي، نحو: ما في الدار من رجل. فهذه تفيد التنصيص على العموم" (المرادي، ١٩٩٢، ٣١٦).

وذكر ابن هشام هذا المعنى لـ (من) وسمّاه بتسميتين: التنصيص على العموم، وتوكيد العموم فالتنصيص على العموم هي الزائدة، في نحو: (ما جاءني من رجل)، فإنه قبل دخولها يحتمل نفي الجنس، ونفي الوحدة، أي: نفي واحد من جنس الرجال (الأنصاري، ٢٠٠٠، ١٦٣/٤)، ولهذا يصح أن يُقال: (بل رجلان)، ويمتنع ذلك بعد دخول (من)؛ لأنّ (ما في الدار رجل) محتمل لنفي الجنس على سبيل العموم، ولنفي واحد من هذا الجنس، دون ما فوق الواحد. ولذلك يجوز أن يقال: ما قام رجل بل رجلان. فلما زيدت (من) صار نصاً في العموم، ولم يبق فيه احتمال. (المرادي، ١٩٩٢م، ٣١٧-، وابن عقيل، ٢٠٠١م، ٢٤٩/٢، والزركشي، ١٩٥٧م، ٤٢٠/٤، والسيوطي، ١٩٧٩م، ٢١٥/٤).

أما توكيد العموم فهي "الزائدة في نحو: (ما جاءني من أحد، أو من ديار)، فإنّ أحداً ودياراً صيغتا عموم" (الأنصاري، ٢٠٠٠م، ١٦٤/٤). والمعنى الذي ذكره الطيبي معنى مرجوح؛ لأنّ النحويين نصّوا على شروط زيادتها، وهما شرطان:

أحدهما: تقدّم نفي أو نهي أو استفهام بـ (هل)، نحو قوله تعالى: وما تسقط من ورقة إلا يعلمها.

الثاني: تنكير مجرورها. (الأنصاري، ٢٠٠٠م، ١٦٤/٤ - ١٦٦).

وهذا المعنى مُختلف فيه، فهي لا تُزاد عند سيبويه وجمهور البصريين إلا بالشرطين اللذين ذكرناهما، وذهب الكوفيون إلى زيادتها بشرط واحد، وهو تنكير مجرورها، والصحيح أنّه ليس مذهب جميعهم (ابن مالك، ١٤٠٥هـ، ١٢٥، والمرادي، ١٩٩٢م، ٣١٧-٣١٨، والسيوطي، ١٩٧٩م، ٢١٥/٤).

فيكون المعنى الأول والثاني هما المحتملان في الحديث النبوي الشريف.

ثامناً: عن ابن عباس رضي الله عنه قال: (كَانَ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مُكْحَلَةٌ يَكْتَحِلُ بِهَا عِنْدَ النَّوْمِ ثَلَاثًا فِي كُلِّ عَيْنٍ) (الترمذي، ١٩٧٥م، ٣٨٩/٤).

شرح المباركفوري هذا الحديث في موضعين: قال المباركفوري: "يكتحل بها" قال القاري كذا بالباء في بعض نسخ المشكاة وفي جميع روايات الشّمائِلِ بلفظ منها فالْبَاءُ بِمَعْنَى مِنْ كَمَا قِيلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَشْرَبُ بِهَا عَبْدُ اللَّهِ﴾ (الانسان: ٦) وَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ الْبَاءُ لِلْسَّبَبِيَّةِ (القاري، ٢٠٠٢م، ٢٨٣٩/٧) (المباركفوري، د. ت، ٥ / ٣٦٦).
وقال المباركفوري: "يَكْتَحِلُ بِهَا" كذا في النسخ المؤجّدة بها وفي جميع روايات الشّمائِلِ مِنْهَا فَالْبَاءُ بِمَعْنَى مِنْ كَمَا قِيلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَشْرَبُ بِهَا عَبْدُ اللَّهِ﴾ (المباركفوري، د. ت، ٦ / ١٧١).

ذكر المباركفوري معنيين للباء في قوله (بها)، المعنى الأول: أنّها بمعنى (من)، وهذا المعنى ذكره النحويون، ويُسمونه التبعية، أثبت ذلك الأصمعي (ت: ٢١٦هـ)، والفتي (ت: ٢٧٦هـ)، والفارسي، وابن مالك (ت: ٦٧٢هـ) قيل والكوفيون (الدينوري، د. ت، ٣٠١، وابن مالك، د. ت، ١٤٥، والمرادي، ١٩٩٢م، ٤٣)، وجعلوا منه: ﴿عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عَبْدُ اللَّهِ يَقْرِئُهَا تَفْجِيرًا﴾، قيل ومنه ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ (المائدة: ٦)، والظاهر أن الباء فيها للإلصاق، وقيل هي في آية الوضوء للاستعانة وإن في الكلام حذفاً وقليلاً فإن مسح يتعدى إلى المزال عنه بنفسه وإلى المزيل بالباء فأصل امسحوا رؤوسكم بالماء ونظيره قول الشاعر^(١) (الزركلي، ٢٠٠٢م، ٣٠٩/٢).

(١) هو خفاف بن عمير بن الحارث بن الشريد السلمي، شاعر وفارس جاهلي، أدرك الإسلام فأسلم، توفي سنة ٦٤٠هـ.

كنواح ريش حمامة نجيديّة وَمَسَحْتُ بِاللِّثْنَيْنِ عَصْفَ الْأَثْمَدِ

(القيسي، ١٩٦٨م، ١٠٦، وسيبويه، ١٩٨٨م، ٢٧/١)

يَقُولُ إِنْ لَثَاكَ تَضْرِبُ إِلَى سَمُورَةٍ مَسَحْتَهَا بِمَسْحُوقِ الْإِثْمَدِ فَقَلْبٌ مَعْمُولِي مَسَحَ وَقِيلَ فِي شَرِينِ إِنَّهُ
ضَمَنَ مَعْنَى رَوَيْنَ وَيَصِحُّ ذَلِكَ فِي ﴿يَشْرَبُ بِهَا﴾ وَنَحْوَهُ (الأنصاري، ٢٠٠٠م، ٢/ ١٤٠-١٤٤) قَالَ الرَّمَخْشَرِيُّ فِي ﴿يَشْرَبُ بِهَا﴾ "الْمَعْنَى: يَشْرَبُ عِبَادُ اللَّهِ بِهَا الْخَمْرَ، كَمَا تَقُولُ: شَرِبْتُ الْمَاءَ بِالْعَسَلِ" (الرمخشري، ١٤٠٧هـ، ٦٦٨/٤).

أَمَّا الْمَعْنَى الثَّانِي الَّذِي ذَكَرَهُ لِلْبَاءِ، وَهُوَ السَّبْبِيَّةُ، فَهُوَ مَنْصُوصٌ عَلَيْهِ كَذَلِكَ عِنْدَ النُّحَوِيِّينَ، وَجَاءَ فِي
شَرْحِ الْكَافِيَةِ أَنَّ هَذَا الْمَعْنَى فِرْعَ الْإِسْتِعَانَةِ (رَضِيَ الدِّينَ، ١٩٧٥م، ٢/ ٣٠٥) "وَهِيَ الدَّخْلَةُ عَلَى آلَةِ الْفِعْلِ، نَحْوُ:
كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ" (الأنصاري، ٢٠٠٠م، ٢/ ١٢٨).

وَالْتَعْلِيلُ بِالْبَاءِ مِنَ الْمَعَانِي الَّتِي يَذْكُرُهَا النُّحَوِيُّونَ، وَهُوَ عِنْدَ طَائِفَةٍ مِنْهُمْ رَاجِعٌ إِلَى مَعْنَى الْإِلْصَاقِ،
فَالْإِلْصَاقُ مَعْنَى لَا يُفَارِقُهَا، وَهُوَ أَصْلُ مَعَانِيهَا (المرادي، ١٩٩٢م، ١٠٢)، وَلِهَذَا اقْتَصَرَ عَلَيْهِ سَيْبَوِيهِ، وَسَمَّاهُ
الْإِلْزَاقَ (سَيْبَوِيهِ، ١٩٨٨م، ٢/ ٣٠٤)، مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ رَأَى قِسْمٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ أَنَّ مَعْنَى التَّعْلِيلِ فِيهَا مَعْنَى مُجَازِي
(الرازبي، ١٩٩٧م، ١٤١/٥)، وَالْعَطَارُ، ب ت، ٢/ ٣٠٧)، وَالتَّعْلِيلُ بِالْبَاءِ تَعْلِيلٌ بِذِكْرِ السَّبَبِ، إِذْ يَكُونُ مَا بَعْدَهَا
سَبَبًا وَعَلَّةً فِيمَا قَبْلَهَا (النَّجَّارُ، ٢٠٠١م، ٢/ ٢٨٧، وَحَسَنٌ، ب ت، ٢/ ٤٩٠)، فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَكَلَّا
أَخَذْنَا بِذُنُوبِهِ﴾ (العنكبوت: ٤٠) الذَّنْبُ سَبَبُ الْأَخْذِ، وَهُوَ مُتَقَدِّمٌ عَلَيْهِ ذَهْنًا وَخَارِجًا، وَالتَّقْدِيرُ: أَخَذْنَاهُ بِسَبَبِ
ذَنْبِهِ (عَبَّاسٌ، ٢٠٠٧م، ٥٦).

تَاسِعًا: قَالَ الْمُبَارَكْفُورِيُّ شَارِحًا مَا بَوَّهَ التِّرْمِذِيُّ: (بَابُ مَا جَاءَ فِي السَّعْيِ عَلَى الْأَرْمَلَةِ وَالْيَتِيمِ) (التِّرْمِذِيُّ،
١٩٧٥م، ٤/ ٣٤٦)، "السَّاعِي عَلَى الْأَرْمَلَةِ) قَالَ النَّوَوِيُّ الْمُرَادُ بِالسَّاعِي الْكَاسِبُ لَهَا الْعَامِلُ لِمُؤَنَّتَيْهَا، وَالْأَرْمَلَةُ مَنْ
لَا زَوْجَ لَهَا سَوَاءً تَزَوَّجَتْ قَبْلَ ذَلِكَ أَمْ لَا وَقِيلَ الَّتِي فَارَقَهَا زَوْجُهَا قَالَ ابْنُ قَتَيْبَةَ: سَمِعْتُ أَرْمَلَةً لَمَّا يَحْصُلُ لَهَا مِنْ
الْإِزْمَالِ وَهُوَ الْفَقْرُ وَذَهَابُ الرِّادِ بِتَفْقُيدِ الزَّوْجِ يُقَالُ أَرْمَلَتِ الرَّجُلَ إِذَا فِي زَاوَاهُ (النَّوَوِيُّ، ١٣٩٢هـ، ١٨/ ١١٢) قَالَ
الْقَارِي وَهَذَا مَا أَخَذَ لَطِيفٌ فِي إِخْرَاجِ الْغَنِيِّ عَنْ عُمُومِ الْأَرْمَلَةِ وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُ إِطْلَاقِ الْحَدِيثِ يَعْمُ الْغَنِيَّةَ وَالْفَقِيرَةَ
(، الْقَارِي، ٢٠٠٢م، ٧/ ٣١٠) قَالَ الطَّبَّيُّ وَإِنَّمَا كَانَ مَعْنَى السَّاعِي عَلَى الْأَرْمَلَةِ مَا قَالَهُ النَّوَوِيُّ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَدَاةً يَعْلَى مُضْمِنًا فِيهِ مَعْنَى الْإِنْفَاقِ (الطَّبَّيُّ، ١٩٩٧م، ١٠/ ٣١٧) (المُبَارَكْفُورِيُّ، ب ت، ٦/ ٨٨ -
٨٩).

ذَكَرَ الْمُبَارَكْفُورِيُّ أَنَّ السَّعْيَ ضَمَّنَ مَعْنَى الْإِنْفَاقِ وَبِذَلِكَ عُذِّي بِ(عَلَى)، وَذَكَرَ الْعَيْنِيُّ لـ(عَلَى) مَعْنَى آخَرَ،
وَهُوَ كَوْنُهَا لِلتَّعْلِيلِ، فِي شَرْحِهِ لـ(بَابِ السَّاعِي عَلَى الْمُسْكِينِ)، وَهُوَ يَشْبَهُ قَوْلَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: السَّاعِي عَلَى
الْأَرْمَلَةِ، فَقَالَ: "أَيُّ: هَذَا بَابٌ فِي بَيَانِ فَضْلِ السَّاعِي عَلَى الْمُسْكِينِ، أَيُّ: الْكَاسِبِ لِأَجْلِ الْمُسْكِينِ وَالْقَائِمِ
بِمَصْلَحَتِهِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَفْظًا: عَلَى، هُنَا لِلتَّعْلِيلِ أَيُّ: لِأَجْلِ الْمُسْكِينِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلْيُكْرِمُوا اللَّهَ عَلَى
مَا هَدَيْنَهُمْ﴾ (البقرة: ١٨٥) أَيُّ: لِهَدَايَتِهِ إِتْيَاكُمُ، وَكَذَلِكَ الْكَلَامُ فِي السَّاعِي عَلَى الْأَرْمَلَةِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ مَعْنَى: عَلَى غَالِبًا
لِاسْتِعْلَاءِ وَلَا يَفْتَضِي: عَلَى هُنَا هَذَا الْمَعْنَى فَافْهَمُ" (العَيْنِيُّ، ب ت، ٢٢/ ١٠٥).

عَاشِرًا: عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ الصَّادِقُ الْمَصْدُوقُ: «إِنَّ
أَحَدَكُمْ يَجْمَعُ خَلْفَهُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ فِي أَرْبَعِينَ يَوْمًا ثُمَّ يَكُونُ عِلَقَةً مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يَكُونُ مِثْلَ ذَلِكَ، ثُمَّ يُرْسَلُ
إِلَى اللَّهِ إِلَيْهِ الْمَلَكُ فَيَنْفُخُ فِيهِ الرُّوحَ وَيُؤَمِّرُ بِأَرْبَعٍ، يَكْتُبُ رِزْقَهُ وَأَجَلَهُ وَعَمَلَهُ وَشَقِيٌّ أَوْ سَعِيدٌ، فَوَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ إِنَّ
أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ ثُمَّ يَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ فَيُخْتَمُ لَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ
النَّارِ فَيَدْخُلُهَا، وَإِنْ أَحَدَكُمْ لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ ثُمَّ يَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ
فَيُخْتَمُ لَهُ بِعَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَيَدْخُلُهَا» (التِّرْمِذِيُّ، ١٩٧٥م، ٤/ ٤٤٦، وَالنَّيْسَابُورِيُّ، ب ت، ٤/ ٢٠٣٦).

قَالَ الْمُبَارَكْفُورِيُّ: "ثُمَّ يَسْبِقُ عَلَيْهِ الْكِتَابُ) ضَمَّنَ مَعْنَى يَغْلِبُ وَلِذَا عُذِّي بِ(عَلَى) وَإِلَّا فَهُوَ مُتَعَدٍّ بِنَفْسِهِ أَيْ
يَغْلِبُ عَلَيْهِ كِتَابُ الشَّقَاوَةِ وَالتَّعْرِيفُ لِلْعَهْدِ وَالْكِتَابُ بِمَعْنَى الْمَكْتُوبِ أَيْ الْمُقَدَّرُ أَوْ التَّقْدِيرُ أَيْ التَّقْدِيرُ الْأَزَلِيُّ"
(المُبَارَكْفُورِيُّ، د. ت، ٦/ ٢٨٦).

السبق في اللغة: القُدْمة في الجري ، وفي كل شيء ، وهو مصدر سبق ، وقد سبقه يسبقه سبقاً ، تقدّمه ، يُقال : سبق الناس إليه . (ابن منظور ، ١٤١٤هـ ، ١٠/١٥١).

إنّ الفعل (سبق) في اللغة يتعدّى بنفسه ويتعدّى بـ(إلى) ، ولكنّه في هذا الحديث ضَمَّن معنى (غلب) ، أو (حقّ وثبت عليه) ما كان مقدّراً ومكتوباً له منذ بداية خلقه.

ذكر العيني أنّ الفاء في (فيسبق) للتعقيب ، وتدلّ على حصول السبق بلا مُهلة ، وقد ضَمَّن يسبق معنى يغلب ، وما قدر عليه سبقاً بلا مُهلة (العيني ، د. ت ، ١٥ / ١٨١).

حادي عشر: عَنْ أَبِي طَلْحَةَ، قَالَ: «شَكُونَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْجُوعَ وَرَفَعْنَا عَنْ بَطُونِنَا عَنْ حَجَرٍ حَجَرٍ فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ حَجَرَيْنِ» (الترمذي ، ١٩٧٥ ، ٤ / ٥٨٥).

قال المباركفوري: "قَوْلُهُ (وَرَفَعْنَا عَنْ بَطُونِنَا) أَيُّ كَشَفْنَا ثِيَابَنَا عَنْهَا كَشَفًا صَادِرًا (عَنْ حَجَرٍ حَجَرٍ) أَيُّ لِكُلِّ مِنَّا حَجَرٌ وَاحِدٌ وَرَفَعَ عَنْهُ ، فَالتَّكْرِيرُ بِاعْتِبَارِ تَعْدَادِ الْمُخْبِرِ عَنْهُمْ بِذَلِكَ ، قَالَ الطَّبِيُّ عَنِ الْأَوَّلَى مُتَعَلِّقَةً بِرَفَعْنَا عَلَى تَضْمِينِ الْكَشْفِ وَالثَّانِيَةِ صِفَةً مَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ أَيُّ كَشَفْنَا عَنْ بَطُونِنَا كَشَفًا صَادِرًا عَنْ حَجَرٍ ، وَيَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ التَّنْكِيرُ فِي حَجَرٍ عَلَى نَوْعٍ أَيُّ عَنْ حَجَرٍ مَشْدُودٍ عَلَى بَطُونِنَا فَيَكُونُ بَدَلًا وَعَادَةً مِنْ اشْتَدَّ جُوعُهُ وَخَمَصَ بَطْنُهُ أَنْ يَشُدَّ عَلَى بَطْنِهِ حَجَرًا لِيَتَقَوَّمَ بِهِ صَلْبُهُ (الطبي ، ١٩٩٧ م ، ١٠/٣٣١٧)" (المباركفوري ، د. ت ، ٧ / ٣٣).

ثمّة إشكال نحوي في كون (عن حجر حجر) متعلّق بـ(رفعنا عن بطوننا)؛ لأنّه من تعلق حرفي جرّ بمعنى واحد بعامل واحد ، وهذا لا يجوز عند النحويين (الشافعي ، ١٩٩٧ م ، ١/٥٦) ، وأجاب بعض شُراح الحديث بأنّ ذلك لا يجوز في حالة إذا كانا في مرتبة واحدة ، أما تعلق الثاني بعد تعلق الأول وتقييده به فجائز ، وقيل: إنه بدل اشتمال بإعادة الجار ، والضمير محذوف ، تقديره: حجر مشدود علينا؛ بأن يحمل التنكير على النوع ، ويجوز أن يكون صفة مصدر محذوف ، أي: كشفنا عن بطوننا كشفًا ناشئًا عن حجر حجر ، أي: متعدد لكل واحد حجر ، وشد الحجر على البطن يفيد تقوية الصلب ، ويمنع عن النفخ ، ويعين على القيام والمشي (الدهلوي ، ٢٠١٤ م ، ٨ / ٤٧٢).

ثاني عشر: عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، قَالَ: (قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا النَّجَاةُ؟ قَالَ: «أَمْلِكُ عَلَيْكَ لِسَانَكَ، وَلَيْسَعُكَ بَيْتُكَ، وَابْنُكَ عَلَى خَطِيئَتِكَ» (الترمذي ، ١٩٧٥ م ، ٤ / ٦٠٥ ، وابن حنبل ، ٢٠٠١ م ، ٢٨ / ٥٦٩).

قال المباركفوري: "(وَابْنُكَ عَلَى خَطِيئَتِكَ) قَالَ الطَّبِيُّ: مَنْ بَكَى مَعْنَى النَّدَامَةِ وَعَدَاهُ بَعْلَى أَيُّ انْدَمَّ عَلَى خَطِيئَتِكَ بِأَكْبَى (الطبي ، ١٩٩٧ م ، ١٠/٣١٢٤)" (المباركفوري ، د. ت ، ٧ / ٧٤) الوارد في اللغة أنّ (بكي) يتعدّى بنفسه ، ويتعدّى بـ(على) ، قال الجوهرى (ت ٣٩٣هـ): "وبكيتُهُ ، وبكيتُ عليه بمعنى" (الجوهري ، ١٩٨٧ م ، ٦ / ٢٢٨٤) ، والبكاء على الخطيئة من لوازمه النَّدَم ؛ لأنّه إنّ لم يكن مع التوبة ندَمٌ فلا فائدة منها ، فالتبكي المصطنع في التوبة لا ينفع.

ثالث عشر: عَنْ شَدَّادِ بْنِ أَوْسٍ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ، فَإِذَا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ، وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الذَّبْحَةَ، وَلِیُجِدَّ أَحَدُكُمْ شَفْرَتَهُ، وَلِیُرْخَ ذَبِيحَتَهُ» (الترمذي ، ١٩٧٥ م ، ٤ / ٢٣ ، والبيهقي ، ٢٠٠٣ م ، ٩ / ٤٧٠).

قال المباركفوري: "قَوْلُهُ (إِنَّ اللَّهَ كَتَبَ الْإِحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ) أَيُّ إِلَى كُلِّ شَيْءٍ أَوْ عَلَى بِمَعْنَى فِي أَيُّ أَمْرِكُمْ بِالْإِحْسَانِ فِي كُلِّ شَيْءٍ وَالْمُرَادُ مِنْهُ الْعُمُومُ الشَّامِلُ لِلْإِنْسَانِ حَيًّا وَمَيِّتًا ، قَالَ الطَّبِيُّ أَيُّ أَوْجِبَ مُبَالَغَةً لِأَنَّ الْإِحْسَانَ هُنَا مُسْتَحَبٌّ وَضَمَّنَ الْإِحْسَانَ مَعْنَى التَّفَضُّلِ وَعَدَاهُ بَعْلَى ، وَالْمُرَادُ بِالتَّفَضُّلِ إِرَاحَةُ الذَّبِيحَةِ بِتَحْدِيدِ الشَّفْرَةِ وَتَعْجِيلِ إِمْرَارِهَا وَغَيْرِهِ (الطبي ، ١٩٩٧ م ، ٩/٢٨٠٧) ، وَقَالَ الشُّمْنِيُّ (ت: ٨٧٢ هـ) عَلَى هُنَا بِمَعْنَى اللَّامِ مُتَعَلِّقَةً بِالْإِحْسَانِ وَلَا بُدَّ مِنْ عَلَى أُخْرَى مَحْذُوفَةٍ بِمَعْنَى الْإِسْتِعْلَاءِ الْمُجَازِيِّ مُتَعَلِّقَةً بِكَتَبَ وَالتَّفْذِيرُ كَتَبَ عَلَى النَّاسِ الْإِحْسَانَ لِكُلِّ شَيْءٍ (القاري ، ٢٠٠٢ م ، ٦/٢٦٤٩)" (المباركفوري ، د. ت ، ٤ / ٥٥٣).

قال الملا علي القاري: "و(على) في الحديث بمعنى اللام ، وعلى مقدّرة فيه ، أي : كتب عليكم ، بمعنى أوجب" (القاري ، ١٩٩٧ م ، ١٥٥).

يحتمل في (على) المعاني الآتية: أن تكون على بابها ، والمعنى : إن الله طلب من عبده الإحسان حال كونه مستعليًا على كل شيء ، والمراد باستعلائه على كل شيء ، أي : ما كان له من ولاية على كل شيء فليحسن إليه ، فالمعنى : أنه كتب الإحسان في الولاية على كل شيء ، ويحتمل أن تكون بمعنى (في) ، ونظير ذلك قوله تعالى: ﴿وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيْطَانُ عَلَى مُلْكٍ سُلَيْمٍ﴾ (البقرة: ١٠٢) ، والمعنى : إن الله طلب منكم الإحسان في كل شيء ، ويحتمل أن تكون بمعنى (إلى) أو (اللام) ، والمعنى : إن الله تعالى طلب منكم الإحسان لأجل كل شيء ، أو إلى كل شيء (الدمياطي، د.ت، ١٥٧).

رابع عشر: ورد في حديث طويل لمعاذ بن جبل وهو يسأل رسول الله (صلى الله عليه وسلم) عن أمور عديدة ، وهو يجيبه ، فقال (عليه الصلاة والسلام) : «أَلَا أُخْبِرُكَ بِمَلَاكٍ ذَلِكَ كُلُّهُ؟ قُلْتُ: بَلَى يَا نَبِيَّ اللَّهِ، فَأَخَذَ بِلِسَانِهِ قَالَ: «كُفَّ عَلَيْكَ هَذَا»» (الترمذي، ١٩٧٥ م، ١٢/٥، وابن حنبل، ٢٠٠١ م، ٣٦ / ٣٤٥).

قال المباركفوري: " (قَالَ كُفَّ) الرِّوَايَةُ بِفَتْحِ الْفَاءِ الْمُشَدَّدَةِ أَيْ ائْتَمَنَ (هَذَا) إِشَارَةً إِلَى اللَّسَانِ أَيْ لِسَانِكَ الْمُشَافَةِ لَهُ وَتَقْدِيمُ الْمُجْرُورِ عَلَى الْمَنْصُوبِ لِلإِهْتِمَامِ بِهِ وَتَعْدِيَّتُهُ بِعَلَى لِلتَّضْمِينِ أَوْ بِمَعْنَى عَنْ وَإِيرَادُ اسْمِ الْإِشَارَةِ لِمَزِيدِ التَّعْيِينِ أَوْ لِلتَّحْقِيرِ وَهُوَ مَفْعُولُ كُفَّ" (المباركفوري، د.ت، ٧ / ٣٠٥).

أي: أن كَفَّ في الحديث الشريف بمعنى احبس، أي : احبس عليك لسانك ، والزم شأنك ، وكَفَّ عَنْ الشَّيْءِ كَفًّا مِنْ بَابِ قَتَلَ تَرْكُهُ وَكَفَفْتُهُ كَفًّا مَنَعْتُهُ فَكَفَّ هُوَ يَتَعَدَّى وَلَا يَتَعَدَّى (الفيومي ، ٢٠٠٤ م، ٢ / ٥٣٥)، وهو فعل سواء اللفظة في اللازم والمتعدّي (العوتبي، ١٩٩٩ م، ٤ / ١٣٤)، أمّا الفعل (حبس) ، فيتعدّى في اللغة بنفسه ، ويتعدّى بـ(على) ، وقد جاء الفعل (كفّ) في الحديث بمعناه ، متعدّيًا بـ(على) (ابن منظور ، ١٤١٤ هـ، ٤٤/٦).

الخاتمة:

- ١- سلّط المباركفوري الضوء على مسألة التضمين والنيابة في بضعة عشر حديثًا.
- ٢- وجّه المباركفوري عددا من المواضع على التضمين ، وعددا منها على النيابة ، وكان الغالب عليه توجيهها على النيابة.
- ٣- إننا نرى أن السياق هو الذي يحكم الأمر ، ففي مسائل وشواهد نرى أن النيابة هي الموجه الصالح للمسألة ، وفي مسائل نرى أن التضمين هو الموجه ، فالرأي الوسط هو الذي يجيز كلا التوجيهين ، والله اعلم.

المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- ابن جني، عثمان (ت ٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، لبنان، المكتبة العلمية، د.ت.
- ابن حنبل، أحمد بن محمد (ت ٢٤١هـ)، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط ١، لبنان - مؤسسة الرسالة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- ابن السراج (ت ٣١٦هـ)، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج، تحقيق: الدكتور: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط ٣، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، (ت ٤٦٣هـ)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكريم البكري، ط ١، المغرب، وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، ١٣٨٧هـ.
- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، (ت ٧٦٩هـ)، المساعد على تسهيل الفوائد، ط ٢، السعودية، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).
- ابن ماجه، محمد بن يزيد، (ت ٢٧٥هـ)، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مصر، دار إحياء الكتب العربية، د.ت.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله (ت ٦٧٢هـ)، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله، (ت ٦٧٢هـ)، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ط ١، مصر، مكتبة ابن تيمية، ١٤٠٥هـ.
- ابن منظور، محمد بن مكرم، (ت ٧١١هـ)، لسان العرب، ط ٣، لبنان، دار صادر، ١٤١٤هـ.
- ابن يعش، يعش بن علي، (ت ٦٤٣هـ)، شرح المفصل، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ط ١، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي (ت ٧٤٥هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، ط ١، مصر، مكتبة الخانجي، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- أبو داود، سليمان بن الأشعث (ت ٢٧٥هـ)، سنن أبي داود، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد كامل، ط ١، لبنان، دار الرسالة العالمية، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- الأنصاري، عبد الأول بن حماد، المجموع في ترجمة العلامة المحدث الشيخ حماد بن محمد الأنصاري (رحمه الله)، د. ت. د. ط.
- الأنصاري، عبد الله بن يوسف بن هشام، (ت ٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: د. عبد اللطيف الخطيب، الكويت، التراث العربي، ٢٠٠٠م.
- البُستي، محمد بن حَبَّان، (ت ٣٥٤هـ)، الإحسان في تقريب صحيح لبْن حَبَّان، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ط ١، لبنان، مؤسسة الرسالة، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
- البهقي، أحمد بن الحسين، (ت ٤٥٨هـ)، السنن الكبرى، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط ٣، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- الترمذي، محمد بن عيسى، (ت ٢٧٩هـ)، سنن الترمذي، تحقيق: أحمد شاكر وآخرون، ط ٢، مصر، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- الجراني، عبد القاهر (ت ٤٧١هـ)، العوامل المائة النحوية في أصول علم اللغة العربية، شرح الشيخ خالد الأزهرى، تحقيق: البدراني زهران، ط ٢، مصر، دار المعارف، د.ت.
- الجوهري، إسماعيل بن حماد (ت ٣٩٣هـ)، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تج / أحمد عبد الغفور عطار، ط ٤، لبنان، دار العلم للملايين، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- حسن، عباس، (ت ١٣٩٨هـ)، النحو الوافي، ط ٣، مصر، دار المعارف، د.ت.
- حسن، نهاد فليح، النبابة في الأبنية الصرفية، مجلة آداب المستنصرية، ع ٢٤-٢٥، ١٩٩٤م.
- الحمد، منيرة محمود، التضمن في النحو العربي، مجلة جامعة الملك سعود، م ٥، الآداب (٢)، ١٩٩٣م.
- الخطابي، حمد بن محمد، (ت ٣٨٨هـ)، معالم السنن شرح سنن أبي داود، سوريا، المطبعة العلمية، ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م.
- الخطيب التبريزي، محمد بن عبد الله، (ت ٧٤١هـ)، مشكاة المصابيح، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، ط ٣، سوريا، المكتب الإسلامي، ١٩٨٥م.
- ٢٥ الدمامي، محمد بن أبي بكر، (ت ٨٢٨هـ)، حاشية الدمامي على مغني اللبيب، تحقيق: أحمد عزو عناية، ط ١، لبنان، مؤسسة التاريخ العربي، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- الديمياطي، محمد بن عبد الله، (ت ١٣٣١هـ)، الجواهر اللؤلؤية في شرح الأربعين النووية، ط ١، مصر، مكتبة الإيمان للنشر والتوزيع، د.ت.
- الدهلوي، عبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله، (ت ١٠٥٢هـ)، لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح، تحقيق: تقي الدين الندوي، ط ١، سوريا، دار النوادر، ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.
- الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، تأويل مشكل القرآن، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، د.ط. د.ت.
- الرازي، محمد بن عمر، (ت ٦٠٦هـ)، المحصول في أصول الفقه، ط ٣، لبنان، مؤسسة الرسالة، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- رضي الدين، محمد بن الحسن، (ت ٦٨٦هـ)، شرح كافي ابن الحاجب، تحقيق: د. يوسف حسن عمر، ليبيا، جامعة قار يونس، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م.
- الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق، (ت ١٢٠٥هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، سوريا، دار الهداية، د.ت.
- الزركشي، محمد بن عبد الله بن بهادر، (ت ٧٩٤هـ)، البرهان في علوم القرآن، تج / محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ١، مصر، دار إحياء الكتب العربية، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.
- الزمخشري: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (ت: ٥٣٨هـ)، الفائق في غريب الحديث، ط ٣، لبنان، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٩٧م.
- الزمخشري: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (ت: ٥٣٨هـ)، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل دارالكتاب - بيروت، ط ٣، ١٣٠٧هـ.
- الزمخشري: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (ت: ٥٣٨هـ)، المفصل، لبنان، مكتبة الهلال، ١٩٩٣م.
- السامرائي، فاضل، معاني النحو، ط ١، الأردن، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- السمعاني، منصور بن محمد، (ت ٤٨٩هـ)، تفسير القرآن، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس، ط ١، السعودية - دار الوطن، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت ١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط ٣، مصر، مكتبة الخانجي، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (ت ٩١١ هـ)، شرح شواهد المغني، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، لجنة التراث العربي، د. ط، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (ت ٩١١ هـ)، المزهري في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، ط ١، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤١٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (ت ٩١١ هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط ١، الكويت، دار البحوث العلمية، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- الشافعي، أبو العرفان محمد بن علي الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، (ت ١٢٠٦ هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط ١، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م.
- شعبان، إيناس، التضمن بين حروف الجر في صحيح البخاري، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، د.ت.
- الطالبي، عبد الحى بن فخر الدين بن عبد العلي الحسني، نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر، ط ١، لبنان، دار ابن حزم، ١٩٩٩ م.
- الطبي، الحسين بن عبد الله (ت ٧٤٣ هـ)، الكاشف عن حقائق السنن (شرح الطبي على مشكاة المصابيح) تحقيق: د. عبد الحميد هندوي، ط ١، السعودية، مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٩٩٧ م.
- عباس، أحمد خضير، أسلوب التعليل في اللغة العربية، ط ١، لبنان، دار الكتب العلمية، (٢٠٠٧ م).
- العسقلاني، ابن حجر، (ت ٨٥٢ هـ)، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، تحقيق / محمد فؤاد عبد الباقي وآخرون، لبنان، دار المعرفة، ١٣٧٩ م.
- العتّار، حسن بن محمد، (ت ١٢٥٠ هـ)، حاشية العطار على شرح الجلال المحلي عل جمع الجوامع، لبنان، دار الكتب العلمية، د.ط، د.ت.
- العظيم آبادي، محمد أشرف بن أمير بن علي، (ت ١٣٢٩ هـ)، عون المعبود شرح سنن أبي داود، ط ٢، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤١٥ هـ.
- عمر ومكرم، أحمد مختار، وعبد العال سالم، معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء، ط ٢، الكويت، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٨٨ م.
- العوتي، سلمة بن مسلم، الإبانة في اللغة العربية، تحقيق: د. عبد الكريم خليفة وآخرون، ط ١، سلطنة عمان، وزارة التراث القومي والثقافة، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
- العيني، محمود بن أحمد (ت ٨٥٥ هـ)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري، لبنان، دار المعرفة، د.ت.
- الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم (ت ١٧٠ هـ)، العين، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.ط، د.ت.
- فزّاع، خالد، التضمن في العربية مع تحقيق كتاب الألويسي (الجوهر الثمين في بيان حقيقة التضمن)، رسالة ماجستير، جامعة القادسية، العراق، ٢٠٠٢ م.
- الفيومي، أحمد بن محمد، (ت ٦٠٠ هـ)، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، ط ١، لبنان، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٤ م.
- القاري، نور الدين أبو الحسن (ت ١٠١٤ هـ)، فتح العناية في شرح كتاب النقاية في الفقه الحنفي، ط ١، لبنان، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
- القاري، نور الدين أبو الحسن (ت ١٠١٤ هـ)، مجموعة رسائل الملا علي القاري، تحقيق: محمد خولوف العبد الله وآخرون، ط ١، تركيا، دار اللباب للدراسات وتحقيق التراث، ٢٠١٦ م.
- القاري، نور الدين أبو الحسن، (ت ١٠١٤ هـ)، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، ط ١، لبنان، دار الفكر، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.
- القسطلاني، أحمد بن محمد، (ت ٩٢٣ هـ)، إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، ط ٧، مصر، المطبعة الكبرى الأميرية، ١٣٢٣ هـ.
- القيسي، د. نوري حمودي، شعر خفاف بن ندبة السُلعي، مطبعة المعارف بغداد، د.ت، ١٩٦٨ م.
- كحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين، د. ط، بيروت مكتبة المثنى - دار إحياء التراث العربي، د. ت.
- الكشميري، محمد أنور شاه، (ت ١٣٥٣ هـ)، العرف الشذبي شرح سنن الترمذي، تصحيح: الشيخ محمود شاكر، ط ١، لبنان، دار التراث العربي، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.
- اللبيدي، محمد سمير نجيب، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ط ٢، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٦ م.
- المباركفوري، محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم (ت ١٣٥٣ هـ)، تحفة الأخوذ بشرح جامع الترمذي، ضبطه وراجع أصوله وصحّحه: عبد الرحمن محمد عثمان، لبنان، دار الفكر، د.ت.
- المباركفوري، محمد بن عبد الرحمن بن عبد الرحيم (ت ١٣٥٣ هـ)، مقدمة تحفة الأخوذ بشرح جامع الترمذي، ضبط غريبه وراجع أصوله وصحّحه: عبد الرحمن محمد عثمان، دار الفكر، د.ت.
- الميرد، محمد بن يزيد، (ت ٢٨٥ هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ط ٣، مصر، وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.
- المرادي، الحسن بن قاسم، (ت ٧٤٩ هـ)، الجنى الداني في حروف المعاني، ط ١، لبنان، دار الكتب العلمية، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
- النجار، محمد عبد العزيز، ضياء السالك إلى أوضاع المسالك، ط ١، لبنان، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- النجي، أحمد بن يحيى، تأسيس الأحكام على ما صحّ عن خير الأنام بشرح أحاديث عمدة الأحكام، تحقيق: الألباني، ط ٢، سوريا، دار علماء السلف، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
- النسائي، أحمد بن شعيب بن علي، (ت ٣٠٣ هـ)، سنن النسائي بشرح السيوطي وحاشية السندي، ط ٥، لبنان، دار المعرفة، ١٤٢٠ هـ.
- النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف (ت ٦٧٦ هـ)، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط ٢، ١٣٩٢ هـ.
- التيسابوري، مسلم بن الحجاج، (ت ٢٦ هـ)، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله (ﷺ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، لبنان، دار إحياء التراث العربي، د.ت.
- الولّوي، محمد بن علي بن آدم بن موسى الإتيوبي، ذخيرة العقبى في شرح المجتبى، دار آل بروم للنشر والتوزيع، ط ١، ١٤١٩ هـ - ٢٠٠٠ م.
- يوسف، محمد خير رمضان، تنمة الأعلام للزركلي (ت ١٤١٥ هـ)، ط ٢، لبنان، دار ابن حزم، ٢٠٠٢ م.

Resources and References:

The Holy Qur'an.

Ibn Jinni, Uthman (d. 392 AH), Al-Khasais, edited by Muhammad Ali al-Najjar, Lebanon, Al-Maktaba Al-Ilmiyyah, n.d.

Ibn Hanbal, Ahmad ibn Muhammad (d. 241 AH), Musnad of Imam Ahmad ibn Hanbal, edited by Shu'ayb al-Arna'ut, 1st ed., Lebanon - Al-Risala Foundation, 1421 AH - 2001 AD

Ibn al-Sarraj (d. 316 AH), Abu Bakr Muhammad ibn Sahl ibn al-Sarraj, edited by Dr. Abdul-Hussein al-Fatli, Al-Risala Foundation, 3rd ed., 1417 AH - 1996 AD

Ibn Abd al-Barr, Yusuf ibn Abd Allah (d. 463 AH), Introduction to the Meanings and Chains of Transmission in al-Muwatta', edited by Mustafa ibn Ahmad al-Alawi and Muhammad Abd al-Karim al-Bakri, 1st ed., Morocco, Ministry of Endowments and Islamic Affairs, 1387 AH

Ibn Aqil, Abd Allah ibn Abd al-Rahman (d. 769 AH), Helper for Facilitating the Benefits, 2nd ed., Saudi Arabia, Umm al-Qura University, Institute for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage (1422 AH - 2001 AD)

Ibn Majah, Muhammad ibn Yazid (d. 275 AH), Sunan Ibn Majah, edited by Muhammad Fu'ad Abd al-Baqi, Egypt, Dar Ihya' al-Kutub al-Arabiyya, n.d.

Ibn Malik, Muhammad ibn Abd Allah (d. 672 AH), Facilitating the Benefits and Completing the Objectives, edited by Muhammad Kamil Barakat, Dar al-Kutub al-Arabi for Printing and Publishing, 1387 AH - 1967 AD

Ibn Malik, Muhammad ibn Abdullah (d. 672 AH), Evidence of Explanation and Correction of the Problems of Sahih al-Jami', 1st ed., Egypt, Ibn Taymiyyah Library, 1405 AH

Ibn Manzur, Muhammad ibn Mukarrim (d. 711 AH), Lisan al-Arab, 3rd ed., Lebanon, Dar Sadir, 1414 AH

Ibn Ya'ish, Ya'ish ibn Ali (d. 643 AH), Sharh al-Mufasssal, edited by Emile Badi' Ya'qub, 1st ed., Lebanon, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, 1422 AH - 2001 AD

Abu Hayyan, Muhammad ibn Yusuf ibn Ali (d. 745 AH), Irtishaf al-Darb min Lisan al-Arab, edited by Dr. Rajab Othman Muhammad, 1st ed., Egypt, Al-Khanji Library, 1418 AH - 1998 CE

Abu Dawud, Sulayman ibn al-Ash'ath (d. 275 AH), Sunan Abi Dawud, edited by Shu'ayb al-Arna'ut and Muhammad Kamil, 1st ed., Lebanon, Dar al-Risala al-Alamiyya, 1430 AH - 2009 CE

Al-Ansari, Abd al-Awal ibn Hammad, The Compendium on the Biography of the Scholar and Hadith Scholar Sheikh Hammad ibn Muhammad al-Ansari (may God have mercy on him), n.d., n.d.

Al-Ansari, Abd Allah ibn Yusuf ibn Hisham (d. 761 AH), Mughni al-Labib 'an Kutub al-A'arib (The Singer of the Intelligent Books of Arabic Grammar), edited by Dr. Abd al-Latif al-Khatib, Kuwait, Al-Turath al-Arabi, 2000 CE

Al-Busti, Muhammad ibn Hibban (d. 354 AH), Al-Ihsan fi Taqrib Sahih Ibn Hibban, edited by Shu'ayb al-Arna'ut, 1st ed., Lebanon, Dar al-Risala Foundation, (1408 AH - 1988 AD).

Al-Bayhaqi, Ahmad ibn al-Husayn (d. 458 AH), Al-Sunan al-Kubra, edited by Muhammad Abd al-Qadir Atta, 3rd ed., Lebanon, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, 1424 AH - 2003 AD

Al-Tirmidhi, Muhammad ibn Isa (d. 279 AH), Sunan al-Tirmidhi, edited by Ahmad Shakir et al., 2nd ed., Egypt, Mustafa al-Babi al-Halabi Library and Printing Company, 1395 AH - 1975 AD

Al-Jurjani, Abd al-Qahir (d. 471 AH), The Hundred Grammatical Factors in the Principles of Arabic Linguistics, explained by Sheikh Khalid al-Azhari, edited by al-Badrawi Zahran, 2nd ed., Egypt, Dar al-Ma'arif. Dr. T.

Al-Jawhari, Ismail ibn Hammad (d. 393 AH), Al-Sihah, the Crown of Language and the Correct Arabic, trans. Ahmad Abd al-Ghafur Attar, 4th ed., Lebanon, Dar al-Ilm lil-Malayin, 1407 AH - 1987 CE

Hassan, Abbas (d. 1398 AH), Al-Nahw al-Wafi, 3rd ed., Egypt, Dar al-Maaref, d. T.

Hassan, Nihad Falihi, Al-Niyyah fi al-Abniyah fi al-Abniyah, Adab al-Mustansiriya Journal, No. 24-25, 1994 CE

Al-Hamad, Munira Mahmoud, Al-Tadmin fi al-Nahw al-Arabi, King Saud University Journal, Vol. 5, Adab (2), 1993 CE

Al-Khattabi, Hamad ibn Muhammad (d. 388 AH), Ma'alim al-Sunan Sharh Sunan Abi Dawud, Syria, Al-Ilmiyyah Press, 1351 AH - 1932 CE

Al-Khatib al-Tabrizi, Muhammad ibn Abdullah (d. 741 AH), Mishkat al-Masabih, edited by: Muhammad Nasir al-Din al-Albani, 3rd ed., Syria, Islamic Office, 1985 AD

25. Al-Damamini, Muhammad ibn Abi Bakr, (d. 828 AH), Al-Damamini's Commentary on Mughni al-Labib, edited by: Ahmad Azou Enaya, 1st ed., Lebanon, Arab History Foundation, 1428 AH - 2007 AD

Al-Damiati, Muhammad ibn Abdullah (d. 1331 AH), Al-Jawahir Al-Lulu'iyyah fi Sharh Al-Arba'in Al-Nawawi, 1st ed., Egypt, Maktabat Al-Iman for Publishing and Distribution, n.d.

Al-Dahlawi, Abd Al-Haqq ibn Saif Al-Din ibn Sa'd Allah (d. 1052 AH), Luma'at Al-Tanqih fi Sharh Mishkat Al-Masabih, edited by Taqi Al-Din Al-Nadwi, 1st ed., Syria, Dar Al-Nawadir, 1435 AH - 2014 CE

Al-Daynuri, Abu Muhammad Abdullah ibn Muslim ibn Qutaybah (d. 276 AH), Ta'wil Mushkil Al-Qur'an

Edited by Ibrahim Shams Al-Din, Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah, Beirut, Lebanon, n.d., n.d.

Al-Razi, Muhammad ibn Umar (d. 606 AH), Al-Mahsul fi Usul Al-Fiqh, 3rd ed., Lebanon, Al-Risala Foundation, 1418 AH - 1997 CE.

Radhi al-Din, Muhammad ibn al-Hasan (d. 686 AH), Explanation of Ibn al-Hajib's Kafiya, edited by Dr. Yusuf Hasan Umar, Libya, University of Qaryounis, 1395 AH - 1975 CE.

Al-Zubaidi, Muhammad ibn Muhammad ibn Abd al-Razzaq (d. 1205 AH), Taj al-Arus min Jawahir al-Qamus (The Bride's Crown from the Jewels of the Dictionary), edited by a group of researchers, Syria, Dar al-Hidayah, n.d.

Al-Zarkashi, Muhammad ibn Abdullah ibn Bahadur (d. 794 AH), Al-Burhan fi Ulum al-Quran (The Proof in the Sciences of the Qur'an), edited by Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, 1st ed., Egypt, Dar Ihya' al-Kutub al-Arabiyya, 1376 AH - 1957 CE.

Al-Zamakhshari, Abu al-Qasim Mahmud ibn Amr ibn Ahmad (d. 538 AH), Al-Fa'iq fi Gharib al-Hadith (The Superior in the Uncommon Words of Hadith), 3rd ed., Lebanon, Dar al-Fikr, 1399 AH - 1997 CE. Al-Zamakhshari: Abu al-Qasim Mahmud ibn Amr ibn Ahmad (d. 538 AH), Al-Kashaf 'an Haqa'iq Ghamadih al-Tanzil, Dar al-Kitab - Beirut, 3rd ed., 1307 AH.

Al-Zamakhshari: Abu al-Qasim Mahmud ibn Amr ibn Ahmad (d. 538 AH), Al-Mufasssal, Lebanon, Al-Hilal Library, 1993 AD. Al-Samarra'i, Fadil, The Meanings of Grammar, 1st ed., Jordan, Dar Al-Fikr for Printing, Publishing, and Distribution, 1420 AH - 2000 CE

Al-Sam'ani, Mansour bin Muhammad (d. 489 AH), Interpretation of the Qur'an, edited by Yasser bin Ibrahim and Ghanim bin Abbas, 1st ed., Saudi Arabia - Dar Al-Watan, 1418 AH - 1997 CE

- Sibawayh, Amr bin Uthman bin Qanbar (d. 180 AH), The Book, edited by Abd Al-Salam Muhammad Harun, 3rd ed., Egypt, Al-Khanji Library, 1408 AH - 1988 CE
- Al-Suyuti, Abd Al-Rahman bin Abi Bakr Jalal Al-Din (d. 911 AH), Commentary on the Evidences of Al-Mughni, edited and annotated by Ahmad Dhafer Kujan, Arab Heritage Committee, 1st ed., 1386 AH - 1966 CE
- Al-Suyuti, Abd al-Rahman ibn Abi Bakr Jalal al-Din (d. 911 AH), Al-Muzhir fi Ulum al-Lughah wa-Anwa'ih (The Flower of the Sciences of Language and Its Types), edited by Fu'ad Ali Mansour, 1st ed., Lebanon, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, 1418 AH - 1988 CE
- Al-Suyuti, Abd al-Rahman ibn Abi Bakr Jalal al-Din (d. 911 AH), Huma' al-Hawami' fi Sharh Jami' al-Jawami' (The Compendium of the Compendiums), edited by Abd al-'Aal Salim Makram, 1st ed., Kuwait, Dar al-Buhuth al-Ilmiyyah, 1399 AH - 1979 CE
- Al-Shafi'i, Abu al-Irfan Muhammad ibn Ali al-Sabban, Al-Sabban's Commentary on al-Ashmouni's Commentary on Ibn Malik's Alfiiyyah (d. 1206 AH), Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut-Lebanon, 1st ed., 1417 AH - 1997 CE
- Sha'ban, Inas, The Inclusion of Prepositions in Sahih al-Bukhari (Master's Thesis), Islamic University of Gaza, n.d.
- Al-Talibi, Abd al-Hayy ibn Fakhr al-Din ibn Abd al-Ali al-Hasani Nuzhat al-Khawarir wa Bahjat al-Masame' wa al-Nawazir, 1st ed., Lebanon, Dar Ibn Hazm, 1999.
- Al-Tibi, al-Husayn ibn 'Abdullah (d. 743 AH), Al-Kashf 'an Haqa'iq al-Sunan (Al-Tibi's Commentary on Mishkat al-Masabih), edited by Dr. 'Abd al-Hamid Hindawi, 1st ed., Saudi Arabia, Nizar Mustafa al-Baz Library, 1997.
- Abbas, Ahmad Khudair, The Method of Reasoning in the Arabic Language, 1st ed., Lebanon, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, (2007).
- Al-'Asqalani, Ibn Hajar (d. 852 AH), Fath al-Bari bi Sharh Sahih al-Bukhari, edited by Muhammad Fu'ad 'Abd al-Baqi and others, Lebanon, Dar al-Ma'rifah, 1379 AH.
- Al-'Attar, Hasan ibn Muhammad (d. 1250 AH), Hashiyah al-'Attar on al-Jalal al-Mahalli's Commentary on Jami' al-Jawami', Lebanon, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, n.d.
- Al-Azimabadi, Muhammad Ashraf ibn Amir ibn Ali (d. 1329 AH), Awn al-Ma'bud Sharh Sunan Abi Dawud, 2nd ed., Lebanon, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, 1415 AH
- Omar and Mukram, Ahmad Mukhtar, and Abd al-Aal Salem, Dictionary of Qur'anic Recitations with an Introduction to the Recitations and Famous Reciters, 2nd ed., Kuwait, Kuwait University Press, 1988
- Al-Awtabi, Salamah ibn Muslim, Al-Ibanah fi al-Lughah al-Arabiyyah, edited by Dr. Abdul Karim Khalifa and others, 1st ed., Sultanate of Oman, Ministry of National Heritage and Culture, 1420 AH - 1999 AD
- Al-Aini, Mahmoud ibn Ahmad (d. 855 AH), Umdat al-Qari Sharh Sahih al-Bukhari, Lebanon, Dar al-Ma'rifah, n.d.
- Al-Farahidi, Abu Abd al-Rahman al-Khalil ibn Ahmad ibn Amr ibn Tamim (d. 170 AH), Al-Ain, edited by Dr. Mahdi al-Makhzoumi, d. Ibrahim Al-Samarrai, Dar and Library of Al-Hilal, n.d., n.d. Fazza, Khalid, Al-Tadmeen in Arabic with an Editing of Al-Alusi's Book (Al-Jawhar Al-Thameen fi Bayan Haqiqat Al-Tadmeen), Master's Thesis, Al-Qadisiyah University, Iraq, 2002.
- Al-Fayyumi, Ahmad ibn Muhammad (d. 600 AH), Al-Misbah Al-Munir fi Gharib Al-Sharh Al-Kabir, 1st ed., Lebanon, Dar Al-Kotob Al-Ilmiyyah, 2004.
- Al-Qari, Nur Al-Din Abu Al-Hasan (d. 1014 AH), Fath Al-Inayah fi Sharh Kitab Al-Naqaya fi Al-Fiqh Al-Hanafi, 1st ed., Lebanon, Dar Al-Arqam ibn Abi Al-Arqam Company, 1418 AH - 1997 AD.
- Al-Qari, Nur Al-Din Abu Al-Hasan (d. 1014 AH), A Collection of Letters by Mulla Ali Al-Qari, Edited by Muhammad Khalouf Al-Abdullah and others, 1st ed., Turkey, Dar Al-Lubab for Studies and Heritage Research, 2016.
- Al-Qari, Nur Al-Din Abu Al-Hasan (d. 1014 AH), Mirqat Al-Mafatih Sharh Mishkat Al-Masabih, 1st ed., Lebanon, Dar Al-Fikr 1422 AH - 2002 AD.
- Al-Qastalani, Ahmad ibn Muhammad (d. 923 AH), Irshad al-Sari li Sharh Sahih al-Bukhari, 7th ed., Egypt, Al-Matba'a al-Kubra al-Amiriya, 1323 AH.
- Al-Qaisi, Dr. Nouri Hamoudi, The Poetry of Khafaf ibn Nadba al-Sulami, Al-Ma'arif Press, Baghdad, n.d., 1968 AD.
- Kahala, Omar Rida, Dictionary of Authors, n.d., Beirut, Al-Muthanna Library - Dar Ihya' al-Turath al-Arabi, n.d.
- Al-Kashmiri, Muhammad Anwar Shah (d. 1353 AH), Al-Arif Al-Shadhi Sharh Sunan Al-Tirmidhi, edited by Sheikh Mahmoud Shaker, 1st ed., Lebanon, Dar Al-Turath Al-Arabi, 1425 AH - 2004 CE
- Al-Labdi, Muhammad Samir Najib, Dictionary of Grammatical and Morphological Terms, 2nd ed., Beirut, Al-Risala Foundation, 1986 CE
- Al-Mubarakfuri, Muhammad ibn Abd Al-Rahman ibn Abd Al-Rahim (d. 1353 AH), Tuhfat Al-Ahwardhi Sharh Jami' Al-Tirmidhi, edited, revised, and authenticated by Abd Al-Rahman Muhammad Uthman, Lebanon, Dar Al-Fikr, n.d.
- Al-Mubarakfuri, Muhammad ibn Abd Al-Rahman ibn Abd Al-Rahim (d. 1353 AH), Introduction to Tuhfat Al-Ahwardhi Sharh Jami' Al-Tirmidhi, edited, revised, and authenticated by Abd Al-Rahman Muhammad Uthman, Dar Al-Fikr, n.d.
- Al-Mubarrad, Muhammad ibn Yazid (d. 285 AH), Al-Muqtabas, edited by Muhammad Abd al-Khalik Udaymah, 3rd ed., Egypt, Ministry of Endowments - Supreme Council for Islamic Affairs, Islamic Heritage Revival Committee, 1415 AH - 1994 CE
- Al-Muradi, al-Hasan ibn Qasim (d. 749 AH), Al-Jana al-Dani fi Huruf al-Ma'ani (The Nearly Endowed with the Letters of Meanings), 1st ed., Lebanon, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, 1413 AH - 1992 CE
- Al-Najjar, Muhammad Abd al-Aziz, Diya' al-Salik ila Awda al-Masalik (The Light of the Wayfarer to the Clearest Paths), 1st ed., Lebanon, Al-Risala Foundation, 1422 AH - 2001 CE
- An-Najmi, Ahmad ibn Yahya, Basis al-Ahkam 'ala ma Sahih 'an Khair al-Anam bi Sharh Ahadith Umdat al-Ahkam, edited by al-Albani, 2nd ed., Syria, Dar Ulama al-Salaf, 1414 AH - 1994 CE
- An-Nasa'i, Ahmad ibn Shu'ayb ibn 'Ali (d. 303 AH), Sunan al-Nasa'i with al-Suyuti's commentary and al-Sindi's commentary, 5th ed., Lebanon, Dar al-Ma'rifah, 1420 AH
- An-Nawawi, Abu Zakariya Muhyi al-Din Yahya ibn Sharaf (d. 676 AH), Dar Ihya' al-Turath al-'Arabi - Beirut, 2nd ed., 1392 AH
- Al-Naysaburi, Muslim ibn al-Hajjaj (d. 26 AH), The Concise Authentic Chain of Transmission of the Just from the Just to the Messenger of God (peace and blessings be upon him), edited by Muhammad Fu'ad Abd al-Baqi, Lebanon, Dar Ihya' al-Turath al-Arabi, n.d.
- Al-Walawi, Muhammad ibn Ali ibn Adam ibn Musa al-Itiyoubi, Dhakhirah al-Uqba fi Sharh al-Mujtaba, Dar Al-Broom for Publishing and Distribution, 1st ed., 1419 AH - 2000 AD.
- Yusuf, Muhammad Khair Ramadan, Tamat al-'I'lam bi al-Zarkali (d. 1415 AH), 2nd ed., Lebanon, Dar Ibn Hazm, 2002 AD.